دليل الترتيبات المؤسسية لدعم القياس والإبلاغ والتحقق / شفافية العمل المناخي ودعمه

فريق الخبراء الاستشاري

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
يونيو 2020

United Nations
Framework Convention on
Climate Change

©unsplash/Appolinary Kalashnikova

المحتويات

الاختصارات والاسماء المختصره 3

حول هذا الدليل 4

الفصل الأول المقدمة 5

الفصل الثاني تحديد الترتيبات المؤسسية 9

1.2 موضوعات الشفافية 10

2.2 المكونات الرئيسية للترتيبات المؤسسية 12

الفصل الثالث وضع الترتيبات المؤسسية 16

1.3 تحديد أهداف الشفافية ومخرجاتها 18

2.3 هيكلة الترتيبات المؤسسية 19

3.3 وضع الأطر القانونية 28

4.3 الموارد البشرية والمالية 36

5.3 النظم والأدوات 38

الفصل الرابع ضمان استدامة الترتيبات المؤسسية 44

1.4 الدعم والتمويل رفيع المستوى 46

2.4 التعميم في استراتيجيات التنمية الوطنية 47

3.4 الاختصاصات 48

4.4 التدرج الوظيفي 48

5.4 الاستعانة بالاستشاريين 49

الفصل الخامس دليل تفصيلي لوضع الترتيبات المؤسسية وتكييفها 52

الفصل السادس الإبلاغ عن الترتيبات المؤسسية 58

قائمة الأشكال

الشكل 1	المكونات الرئيسية للترتيبات المؤسسية	12
الشكل 2	هيكل نموذجي للترتيبات المؤسسية مع مكونات اختيارية، مرتبة حسب النطاق المواضيعي	20
الشكل CS-1	مخطط تنظيمي يوضح الوظائف الرئيسية المقترحة للهيكل التنظيمي لنظام القياس والإبلاغ والتحقق في الجبل الأسود	22
الشكل 3	العناصر الرئيسية لاستدامة الترتيبات المؤسسية	45
الشكل 4	الاستعانة بالاستشاريين لبناء القدرات وتطوير الترتيبات المؤسسية	50

قائمة الإطارات

الإطار 1	مزايا الترتيبات المؤسسية القوية	7
الإطار 2	ربط إجراءات التخفيف والتكيف	17
الإطار 3	الأسئلة الرئيسية لعملية التشاور مع أصحاب المصلحة	21
الإطار 4	ملامح وسمات الخبراء المواضيعية المشتركة لعمل الشفافية	26

قائمة دراسات الحالة

دراسة الحالة 1	نظام القياس والإبلاغ والتحقق في الجبل الأسود	22
دراسة الحالة 2	التنسيق بين القطاعات لضمان ملكية المساهمات المحددة وطنيًا وتسهيل المشاركة رفيعة المستوى مع نظام الشفافية في بيرو	25
دراسة الحالة 3	قانون تغير المناخ لعام 2008 للمملكة المتحدة	31
دراسة الحالة 4	برنامج الإبلاغ عن غازات الدفيئة في الولايات المتحدة	33
دراسة الحالة 5	نموذج مذكرة التفاهم لوكالة حماية البيئة الأمريكية	34
دراسة الحالة 6	اتفاقيات تقاسم البيانات الألمانية	35
دراسة الحالة 7	تعميم تنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا في إسواتيني	47
دراسة الحالة 8	نهج أيسلندا لبناء القدرات الداخلية من خلال الدعم الخارجي	51
دراسة الحالة 9	التطوير التدريجي لنظام الشفافية في اليابان	57

الاختصارات والاسماء المختصره

BTR	تقرير الشفافية لفترة السنتين
BUR	تقرير محدث لفترة السنتين
CGE	فريق الخبراء الاستشاري
CO_2	ثاني أكسيد الكربون
DSA	اتفاقيات اقتسام البيانات
ETF	إطار الشفافية المعزز بموجب المادة 13 من اتفاق باريس
FTE	مكافئ الدوام الكامل
FMCP	النظر بطريقة تيسيرية ومتعددة الأطراف في التقدم المحرز
GHG	غازات الدفيئة
ICA	التشارو والتحليل الدوليان
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
IT	تكنولوجيا المعلومات
MOU	مذكرة تفاهم
MPGs	الطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية
MRV	القياس والإبلاغ والتحقق
NC	البلاغ الوطني
NDC	المساهمة المحددة وطنيًا
NGO	منظمة غير حكومية
طرف غير مدرج في المرفق الأول	طرف غير مدرج في المرفق الأول للاتفاقية
QA/QC	ضمان الجودة / مراقبة الجودة
SDG	هدف التنمية المستدامة
TER	استعراض الخبراء التقني

حول هذا الدليل

يقدم فريق الخبراء الاستشاري الدعم الفني والمشورة للأطراف من البلدان النامية لتنفيذ ترتيبات القياس والإبلاغ والتحقق الحالية بموجب الاتفاقية وإطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس.

يمثل هذا الدليل واحدًا من ثلاثة منتجات مرجعية تشكل مجموعة أدوات فريق الخبراء الاستشاري بشأن الترتيبات المؤسسية، التي وضعها فريق الخبراء الاستشاري وفقًا لخطط عمله لعامي 2019-2020. ويهدف الدليل إلى مساعدة الخبراء والممارسين على أرض الواقع على تحسين ترتيباتهم المؤسسية الوطنية، التي تساعد في تنفيذ ترتيبات القياس والإبلاغ والتحقق الحالية بموجب الاتفاقية وإطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس في الوقت المناسب وبطريقة مستدامة.

المنتجان الآخران المرجعيان في مجموعة أدوات فريق الخبراء الاستشاري بشأن الترتيبات المؤسسية هما: تجميع لتجارب البلدان والدروس المستفادة وتجميع للمراجع إلى الموارد التقنية الأخرى ذات الصلة.

الفصل الأول
المقدمة

تحتاج البلدان إلى تدفق منتظم وموثوق للمعلومات حول اتجاهات وتوقعات غازات الدفيئة، وتأثيرات سياساتها وتدابيرها، ومخاطرها المناخية، وفرصها وإجراءاتها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، والدعم اللازم والمتلقى للعمل المناخي. وتدعم هذه المعلومات عملية صنع القرار على الصعيد الوطني القائمة على الأدلة وتقديم التقارير الوطنية الجيدة في الوقت المناسب إلى الاتفاقية واتفاق باريس. ولتجميع هذه المعلومات والإبلاغ عنها على أساس كل سنتين، أو بشكل أكثر تكرارًا للاحتياجات الوطنية الأخرى، يتعين على البلدان إجراء ترتيبات مؤسسية مناسبة.

©unsplash/bill oxford

توفر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (المشار إليها فيما يلي باسم الاتفاقية) الأساس للاستجابة الحكومية الدولية لتغير المناخ وتأثيراته على البشرية والنظم الإيكولوجية. ولمعالجة تغير المناخ بشكل جماعي وتحقيق هدف الاتفاقية وغرض وأهداف اتفاق باريس، يتعين على البلدان التعبئة من أجل العمل الذي يزيد من فرص خفض انبعاثات غازات الدفيئة والتنمية القادرة على التأقلم مع تغير المناخ وتقليل المخاطر على العائدات المالية والتماسك الاجتماعي وحماية البيئة. وتتطلب التعبئة من أجل العمل تحديد أولويات العمل والاستثمار. ولا يتطلب فعل ذلك فحسب فهمًا للمشكلات وقدرة الأعمال المختلفة لحلها، وتكاليف هذه الأعمال، والفوائد المشتركة أو تضارب الأعمال مع استراتيجيات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة • لكنها تتطلب أيضًا الفرص والأعمال لتسخيرها.

يعد جمع المعلومات الموثوقة وتحليلها واستخدامها بانتظام بشأن العمل المتعلق بالمناخ ودعم الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وزيادة المرونة والبيانات المتعلقة باتجاهات انبعاثات غازات الدفيئة، التاريخية والمتوقعة على حد سواء، أمرًا ضروريًا لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة وتبادل المعلومات، مما يؤدي بدوره إلى بناء الثقة والتفاهم وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة. ويشكل نشاط جمع البيانات والإبلاغ مكونًا أساسيًا لما يُعرف عمومًا باسم "القياس والإبلاغ والتحقق" بموجب الاتفاقية وقد تم إيجازه مؤخرًا بمصطلح "الشفافية" بموجب اتفاق باريس. ولغرض القراءة، يشير مصطلح "الشفافية"، في هذا الدليل، إلى أنشطة القياس والإبلاغ والتحقق المرتبطة بكل من ترتيبات القياس والإبلاغ والتحقق الحالية بموجب الاتفاقية وإطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس.

بهدف الإبلاغ عن معلومات موثوقة وشفافة وشاملة بشأن انبعاثات غازات الدفيئة والإجراءات والدعم، تشكل شفافية العمل المتعلق بالمناخ والدعم أساسًا ضروريًا لفهم المستويات الحالية لانبعاثات غازات الدفيئة، وطموح الجهود الحالية، فضلاً عن فهم التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والدولي.

وتنص ترتيبات القياس والإبلاغ والتحقق الحالية بموجب الاتفاقية على وجود نظام تكون فيه المتطلبات المتعلقة بالمعلومات التي يتعين الإبلاغ عنها والجدول الزمني لتقديم التقارير الوطنية ونطاق الاستعراض الدولي للمعلومات أقل عبئًا على الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول عن تلك الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية. ويعتمد إطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس على ترتيبات القياس والإبلاغ والتحقق الحالية ويعززها ويضع إطارًا لجميع الأطراف للعمل بموجب مجموعة مشتركة من الطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية (MPGs) مع توفير المرونة للبلدان النامية الأطراف التي هي في حاجة إليها في ضوء ما تتمتع به من قدرات.

©unsplash/william bossen

سيوفر الانتقال من ترتيبات القياس والإبلاغ والتحقق الحالية إلى إطار الشفافية المعزز تعزيز نطاق وعمق الإبلاغ للبلدان النامية، مما يؤكد أهمية وجود ترتيبات مؤسسية قوية ومستدامة. ويشكل نطاق وعمق الإبلاغ المعززان تحديًا كبيرًا من حيث الموارد والجهود اللازمة للاستجابة لمتطلبات الإبلاغ. ومن المحتمل أن تستوعب عملية مستمرة للتحسين والجمع والمعالجة والتحليل والتجميع والإبلاغ واستعراض البيانات بشكل كامل فريقًا أساسيًا من الخبراء الوطنيين طوال دورات الإبلاغ لفترة السنتين. بالإضافة إلى ذلك، ستتطلب العملية مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة لجمع البيانات واستخدام المخرجات بواسطة صانعي القرار.

ستكون الترتيبات المؤسسية القوية ضرورية لتمكين البلدان من توفير معلومات موثوقة وشاملة ومحدثة بانتظام تلبي متطلبات الإبلاغ المعززة وتخدم صانعي القرار الوطنيين وأصحاب المصلحة المنفذين للعمل. يقدم الإطار 1 المزيد من التفاصيل حول فوائد الترتيبات المؤسسية القوية.

الإطار 1 مزايا الترتيبات المؤسسية القوية

تتراوح مزايا الترتيبات المؤسسية القوية المستدامة من دعم اتخاذ القرار إلى الإبلاغ المعزز والفعال. وسوف تتيح الترتيبات المؤسسية القوية القدرة الوطنية المهمة على المدى الطويل لأجل:

- إعلام صناع القرار الوطنيين بالتقدم المحرز في العمل المتعلق بالمناخ ومستوى الطموح المتعلق بالمناخ؛
- تزويد صانعي القرار بالأدلة المحسنة باستمرار التي يحتاجون إليها لاختيار مسار العمل الصحيح وتأمين الاستثمارات. ويجب أن تتوافق الإجراءات مع استراتيجيات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؛
- توفير معلومات موثوقة للمجتمع الدولي من خلال الإبلاغ الوطني المنتظم الذي يعرض، من بين مهام أخرى، الإنجازات الوطنية في تخطيط العمل الطموح المتعلق بالمناخ وتنفيذه، وتسهم أيضًا في بناء الثقة والتفاهم وتجذب الاستثمار العام والخاص؛
- تلبية متطلبات الإبلاغ الدولية في الوقت المناسب وبشكل مستدام.

من الأهمية بمكان ملاحظة أنه لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع للترتيبات المؤسسية. ويجب تصميم الأنظمة وتكييفها بحيث تكون مستدامة في ظل الظروف الوطنية المعنية. ومع ذلك، تم تحديد بعض العناصر المشتركة الضرورية لدعم التحسين المستمر في جودة الإبلاغ على أساس تجارب البلدان والدروس المستفادة.[1] وتسمح كيفية تنفيذ هذه العناصر بنهوج مختلفة حسب الظروف الوطنية.

في هذا السياق، يهدف هذا الدليل إلى تقديم إرشادات حول تعزيز الترتيبات المؤسسية التي تدعم شفافية العمل المتعلق بالمناخ وتدعمه. وبشكل أكثر تحديدًا، يقدم نصائح عملية للانتقال على المستوى الوطني من الترتيبات الحالية القائمة على المشروع (التي تركز على إنتاج التقارير الفردية)، التي تفتقر إلى الاستمرارية والموارد الكافية، إلى الترتيبات التي تنشئ فرقًا مستدامة وتدفقات البيانات التي يمكن أن توفر معلومات قوية ومنتظمة وتتحسن باستمرار للتقارير الوطنية وصناع القرار الوطنيين.

1 يمكن استخلاص خبرات البلدان والدروس المستفادة فيما يتعلق بوضع الترتيبات المؤسسية وتنفيذها من مصادر عديدة، بما في ذلك حلقات العمل المتعلقة بتبادل الآراء التيسيرية ومجموعة أدوات فريق الخبراء الاستشاري بشأن الترتيبات المؤسسية واستطلاعات فريق الخبراء الاستشاري.

يُنظم الدليل على النحو التالي:

الفصل الثاني
تحديد الترتيبات المؤسسية

يقدم تفسيرات مفاهيمية للترتيبات المؤسسية في سياق الشفافية، بما في ذلك النطاق المواضيعي والمكونات الرئيسية للترتيبات المؤسسية؛

الفصل الثالث
وضع الترتيبات المؤسسية

يصف الإجراءات التي ينطوي عليها وضع الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك:

- تحديد أهداف الشفافية ومخرجاتها؛
- هيكلة الترتيبات المؤسسية للشفافية؛
- وضع الأطر القانونية؛
- تأمين الموارد البشرية والمالية؛
- تطوير النظم والأدوات؛

الفصل الرابع
ضمان استدامة الترتيبات المؤسسية

يعرض العناصر الضرورية للحفاظ على الترتيبات المؤسسية وتحسينها باستمرار، بما في ذلك:

- ضمان الدعم والتمويل رفيعا المستوى؛
- تعميم إطار الشفافية؛
- تحديد اختصاصات واضحة؛
- ضمان التدرج الوظيفي للخبراء الوطنيين؛
- الاستعانة بالاستشاريين؛

الفصل الخامس
دليل تفصيلي لوضع الترتيبات المؤسسية وتكييفها

يقدم دليلاً عمليًا للبدء السريع لوضع الترتيبات المؤسسية أو تعزيزها؛

الفصل السادس
الإبلاغ عن الترتيبات المؤسسية

يقدم إرشادات بشأن الإبلاغ عن الترتيبات المؤسسية في التقارير الوطنية.

الفصل الثاني
تحديد الترتيبات المؤسسية

تتسم الترتيبات المؤسسية التي تعمل بشكل جيد بالمرونة والاستدامة، وتسهل التدفق المتسق والمستمر للبيانات، وتُشرك الخبرات الوطنية ودون الوطنية، وتضمن التنسيق بين المؤسسات، وتحفز النواتج المتكررة والمثيرة والتحسين المستمر للمخرجات.

©unsplash/markus spiske

يقدم هذا الفصل تفسيرات مفاهيمية للترتيبات المؤسسية في سياق الشفافية من خلال تحديد النطاق المواضيعي والمكونات الرئيسية للترتيبات المؤسسية.

1.2 موضوعات الشفافية

النطاق الموضوعي للمعلومات المطلوب الإبلاغ عنها بموجب ترتيبات القياس والإبلاغ والتحقق الحالية ويتم الاسترشاد بإطار الشفافية المعزز في تصميم ووضع الترتيبات المؤسسية. ووفقًا للأحكام الواردة في القرارات المدرجة أدناه، يمكن تجميع موضوعات الشفافية في شكل قائمة جرد وطنية لغازات الدفيئة والتخفيف والتكيف والدعم:

- المقرر 17/م أ8- وملحقه لإعداد البلاغات الوطنية؛
- المقرر 2/م أ17- ومرفقاه الثالث والرابع لإعداد التقارير المحدثة لفترة السنتين والطرائق والمبادئ التوجيهية للتشارو والتحليل الدوليان؛
- المقرر 18/م أ ت1- ومرفقه لإعداد تقارير الشفافية لفترة السنتين واستعراض الخبراء التقني والنظر بطريقة تيسيرية ومتعددة الأطراف في التقدم المحرز؛
- المقرر 12/م أ17- ومرفقه، و13/م أ19- ومرفقه، و14/م أ19- ومرفقه للقياس والإبلاغ والتحقق من المستويات المرجعية ونتائج التنفيذ الطوعي لأنشطة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (REDD+).[2]

من المهم أن ندرك أنه بينما سيتواصل الإبلاغ في البلاغات الوطنية بموجب الاتفاقية، فإن التقارير المحدثة لفترة السنتين وعملية التشارو والتحليل الدوليان ستحل محلها تقارير الشفافية لفترة السنتين واستعراض الخبراء التقني والنظر بطريقة تيسيرية ومتعددة الأطراف في التقدم المحرز بموجب إطار الشفافية المعزز بعد تقديم التقارير المحدثة لفترة السنتين النهائية. وبمجرد بدء تقديم تقارير الشفافية لفترة السنتين، من الممكن تقديم البلاغات الوطنية مع تقارير الشفافية لفترة السنتين كتقرير واحد باتباع الطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية لإطار الشفافية المعزز.[3] بالإضافة إلى ذلك، سيتعين على البلدان أن تُدرج في التقرير الفردي فصولاً تكميلية عن البحث والمراقبة المنهجية والتعليم والتدريب والتوعية العامة. لذلك، يجب تصميم الترتيبات المؤسسية مع الأخذ في الاعتبار هذا التطور، مما يسمح بالتحسين المستمر لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتجميعها والإبلاغ بها، ووضع عملية لتوجيه التعليقات والتوصيات من عملية استعراض الخبراء التقني والنظر بطريقة تيسيرية ومتعددة الأطراف في التقدم المحرز.

ويقدم الجدول 1 لمحة عامة عن النطاق المواضيعي لمتطلبات لإبلاغ والبيانات.

2 في المقرر 1/م أ16-، الفقرة 70، شجع مؤتمر الأطراف البلدان النامية الأطراف على المساهمة في عمليات التخفيف في قطاع الغابات عن طريق تنفيذ الأنشطة التالية: خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات؛ وخفض الانبعاثات الناجمة عن تدهور الغابات؛ والمحافظة على مخزون الكربون في الغابات؛ والإدارة المستدامة للغابات؛ وتعزيز مخزون الكربون في الغابات.

3 يجوز للأطراف أن تقدم بلاغاتها الوطنية وتقاريرها لفترة السنتين في تقرير واحد وفقًا للطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية لأجل إطار الشفافية المعزز (ETF) بالنسبة للمعلومات المشمولة أيضًا بالمبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (المقرر 1/م أ24-، الفقرة 43).

الجدول 1 النطاق المواضيعي لمتطلبات الإبلاغ والبيانات

الموضوع	الموضوعات الفرعية ومتطلبات البيانات
الجرد الوطني لغازات الدفيئة 	• الظروف الوطنية والترتيبات المؤسسية؛ • تقرير الجرد الوطني بشأن انبعاثات غازات الدفيئة من المصادر وعمليات الإزالة بواسطة البواليع؛ • معلومات عن الأساليب والعناصر الشاملة (مثل المعلومات المتعلقة بالفئة والغاز والمنهجيات وعوامل الانبعاث وبيانات الأنشطة المستخدمة على المستوى الأكثر تفصيلاً ووصف الفئات الرئيسية وعمليات إعادة الحساب وتقييمات عدم اليقين وتقييم الاكتمال وخطة ضمان الجودة / مراقبة الجودة)؛ • تقديرات الانبعاثات وعمليات الإزالة المتعلقة بجميع الفئات والغازات ومستجمعات الكربون التي جرى تناولها في جرد غازات الدفيئة؛ • السلسلة الزمنية السنوية المتسقة.
التخفيف[4] 	• الظروف الوطنية والترتيبات المؤسسية؛ • وصف المساهمة المحددة وطنيًا؛ • المعلومات اللازمة لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ وتحقيق المساهمة المحددة وطنيًا؛ • تكون سياسات التخفيف وتدابيره وإجراءاته وخططه، بما في ذلك تلك التي تتضمن فوائد مشتركة للتخفيف، ناتجة عن إجراءات التكيف وخطط التنويع الاقتصادي؛ • توقعات انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات الإزالة، حسب الاقتضاء؛ • معلومات أخرى ذات صلة بتتبع التقدم المحرز.
التكيف[5] 	• الظروف الوطنية والترتيبات المؤسسية والأطر القانونية؛ • الآثار والمخاطر وأوجه الضعف، حسب الاقتضاء (الاتجاهات والأخطار المناخية الحالية والمتوقعة والآثار الملحوظة والمحتملة لتغير المناخ، بما في ذلك نقاط الضعف القطاعية و/أو الاقتصادية والاجتماعية و/أو البيئية)؛ • أولويات وعوائق التكيف؛ • استراتيجيات التكيف وسياساته وخططه وأهدافه وإجراءاته الرامية إلى دمج التكيف في السياسات والاستراتيجيات الوطنية؛ • التقدم المحرز في تنفيذ إجراءات التكيف؛ • رصد وتقييم إجراءات وعمليات التكيف؛ • المعلومات المتعلقة بتفادي الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ وتقليلها إلى أدنى حد والتصدي لها؛ • التعاون والممارسات الجيدة والتجارب والدروس المستفادة.
الدعم[6،7] 	• الظروف الوطنية والترتيبات المؤسسية والاستراتيجيات القطرية؛ • وصف الافتراضات والتعاريف والمنهجيات الأساسية المستخدمة لتقديم معلومات عن الدعم المقدم والمعبأ واللازم والمتلقى؛ • معلومات عن الدعم المالي المقدم والمعبأ واللازم والمتلقى بموجب المادة 9 من اتفاق باريس؛ • المعلومات المتعلقة بتطوير التكنولوجيا ونقلها المقدمة واللازمة والمتلقاة بموجب المادة 10 من اتفاق باريس؛ • معلومات عن دعم بناء القدرات المقدم واللازم والمتلقى بموجب المادة 11 من اتفاق باريس؛ • معلومات عن الدعم اللازم والمتلقى لتنفيذ المادة 13 من اتفاق باريس والأنشطة المتعلقة بالشفافية، بما يشمل بناء القدرات المتعلقة بالشفافية

2.2 المكونات الرئيسية للترتيبات المؤسسية

سوف تختلف الترتيبات المؤسسية بين البلدان تبعًا للظروف الوطنية وأولويات العمل وطلبات إعلام أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ العمل والإبلاغ. وفي بعض البلدان، قد يوجد هيكل تنظيمي واحد مسؤول عن جميع الموضوعات والأهداف والمخرجات، بينما في بلدان أخرى قد تُقسم هذه المسؤوليات بين مؤسسات مستقلة مختلفة.

يمكن تنظيم الترتيبات المؤسسية حول خمسة مكونات منفصلة (انظر الشكل 1). وتتمثل في التالي:

1. الولايات المؤسسية؛
2. الخبرة؛
3. تدفقات البيانات؛
4. النظم والأدوات؛
5. إشراك أصحاب المصلحة.

تمتد هذه المكونات إلى مجموعة من المؤسسات، من الوزارات والهيئات الحكومية، إلى المؤسسات الأكاديمية والبحثية، إلى الكيانات الخاصة والمستشارين. علاوة على ذلك، فإن وضع هذه المكونات يمثل عملية تحسين مستمر وتدريجي يتم تتبعها من خلال خطة تحسين مطورة جيدًا.

الشكل 1 المكونات الرئيسية للترتيبات المؤسسية

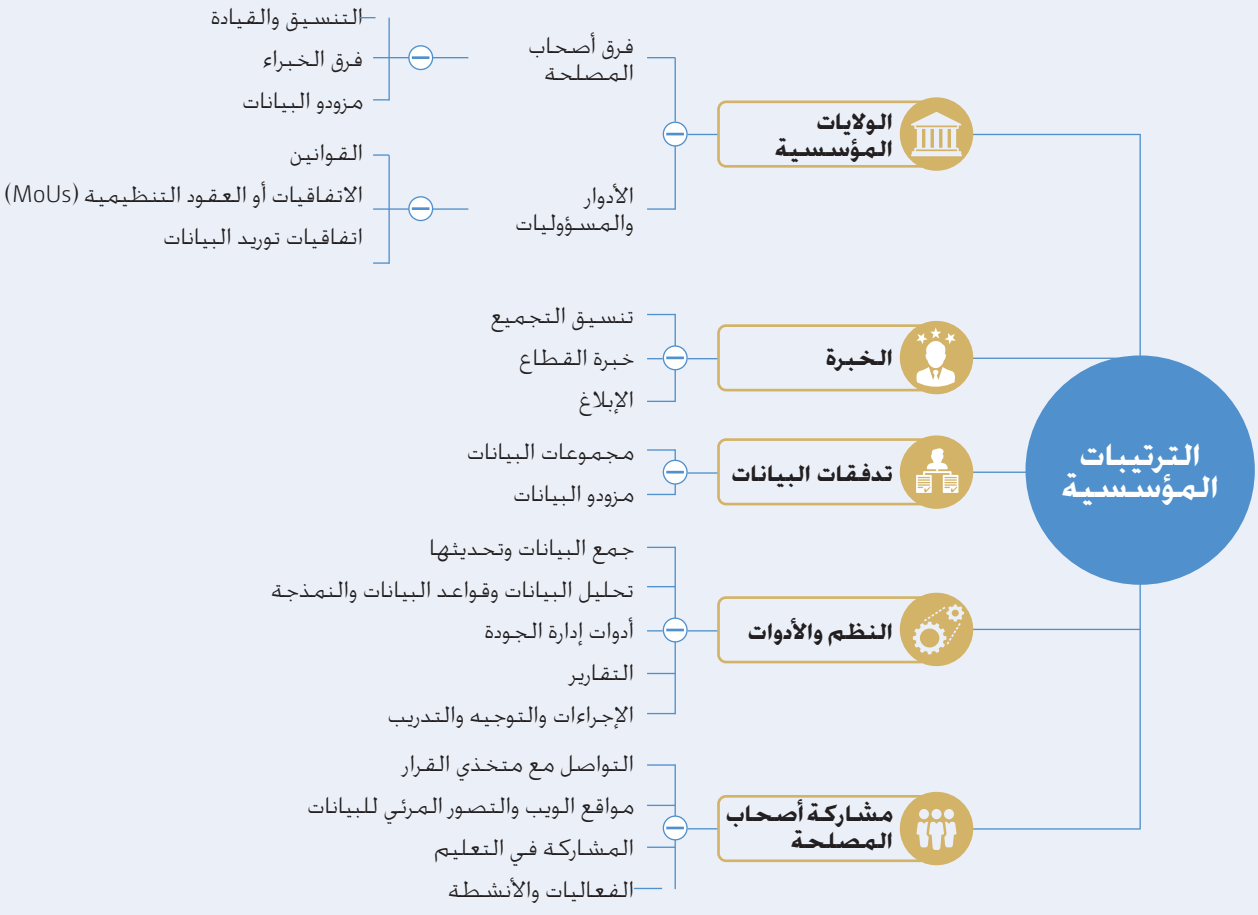

1.2.2 الولايات المؤسسية

ينبغي أن تتضمن الولايات المؤسسية اختصاصات مصممة لضمان توفير الموارد البشرية والمالية والبيانات اللازمة ولتوضيح عملية صنع القرار. وبشكل مهم، تسهل هذه الولايات المؤسسية التعاون بين الخبراء وهيئات الخبراء ومطلوب منها، على سبيل المثال، ضمان التقديم المنتظم للبيانات الجديدة (مثل اتفاقيات اقتسام البيانات) وإدارة سرية البيانات وضمان الوصول إلى البيانات وإشراك مؤسسات القطاع الخاص لتقديم البيانات أو الاستشارات. وسيساعد تكييف الترتيبات الحالية لجمع البيانات وتوفير الخبرة (مثل البيانات الإحصائية أو الاقتصادية أو البيئية) على دمج نظام الشفافية في تعميم أنشطة جمع وتحليل البيانات الجارية. وتشمل الآليات التي تنشئ ولايات مؤسسية قوية قوانين المناخ الوطنية، والاتفاقيات أو العقود التنظيمية، والعقود الفردية واتفاقيات اقتسام البيانات (انظر القسم 3.3 حول وضع الأطر القانونية).

تضمن الولايات المؤسسية الواضحة والمناسبة توافر الخبراء وتدفق البيانات والأنظمة والأدوات الفعالة والمشاركة الكافية لأصحاب المصلحة لتقديم رؤى مفيدة لصانعي القرار والوفاء بالتزامات الإبلاغ الوطني المنتظم بموجب الاتفاقية واتفاق باريس.

2.2.2 الخبرة

يجب أن يكون فريق الخبراء الوطنيين قادرًا على جمع البيانات ومعالجتها بانتظام لإنتاج المخرجات المتفق عليها في الوقت المناسب. ويجب أن يتمتع الفريق بخبرة داعمة مناسبة وإمكانية الوصول إلى مواد التدريب ذات الصلة. وينبغي وجود إجراءات توظيف واستبقاء وتعاقب فعالة تحفز على المشاركة طويلة الأجل والفعالة للخبراء في عملية الإبلاغ. وتعتمد هذه الجوانب على الولايات المؤسسية المناسبة، وفقًا للموضح في القسم 1.2.2 أعلاه. وقد يكون من المفيد، في المراحل الأولى من تطوير الترتيبات المؤسسية، التعاقد مع دعم خارجي لتدريب وتوجيه فريق الخبراء الوطنيين. وقد يرغب فريق الخبراء الوطنيين أيضًا في تقديم دعم إضافي مؤقت للتطورات الجديدة من وقت لآخر.

يضمن وجود فريق خبراء وطنيين قوي توافر موارد الخبراء لتوليد مخرجات تقنية بانتظام يسترشد بها صانعو القرار والجماهير الأوسع للتعامل مع التحديات القادمة. وتقدم الدولة والطموح المتعلق بالمناخ. وسيكون الفريق مسؤولاً عن الاحتفاظ بالمعرفة ونقلها بين الخبراء والمؤسسات، والتحسين المستمر، والتعاقب السلس لأدوار الخبراء الوطنيين وتدريب الخبراء الجدد.

3.2.2 تدفقات البيانات

تعتبر تدفقات البيانات المنتظمة والموثوقة ضرورية للترتيبات المؤسسية التي تعمل بشكل جيد ولتقديم إطار شفافية وطني. ويشمل هذا تحديد الحاجة إلى البيانات واستخداماتها، وإدارة تسليم مجموعات البيانات المطلوبة من مجموعة من مزودي البيانات على أساس منتظم وتحسين البيانات باستمرار والحد من عدم اليقين. وتشمل مجموعات البيانات الإحصاءات الوطنية والبيانات الحكومية، وأشكالاً مختلفة من بيانات القياس، وتقارير الشركات والنقابات المهنية، والتعدادات والاستبيانات التي تم إجراؤها والإبلاغ عنها بالفعل. وتشمل أيضًا البيانات الجديدة المطورة خصيصًا لسد الفجوات في المعرفة حيث لا توجد بيانات حالية، بما في ذلك الاستبيانات الجديدة والقياسات والبيانات الإحصائية الأخرى التي يتم جمعها حول أنشطة بشرية محددة (مثل الحراجة والزراعة واستخدام الغازات المفلورة) ومخاطر المناخ ونقاط الضعف، فضلاً عن التكاليف والفوائد والفوائد المشتركة لإجراءات التكيف والتخفيف، والمعلومات عن الدعم المالي والتكنولوجي والمتعلق ببناء القدرات لهذه الإجراءات. وسيكون من المهم تحديد أصحاب المصلحة الذين يمتلكون هذه البيانات وينتجونها ويمكنهم توفيرها والتعامل معهم. وسوف تكون اتفاقيات اقتسام البيانات (وفقصا للمذكور في القسم 1.2.2 أعلاه) مهمة لتأمين تدفقات البيانات الموثوقة.

تضمن تدفقات البيانات التي تعمل بشكل جيد توافر البيانات اللازمة لفهم التحديات التي تتم مواجهتها (على سبيل المثال للحد من انبعاثات غازات الدفيئة أو المخاطر ونقاط الضعف المتعلقة بالمناخ) ولإثبات التقدم والطموح المتعلق بالمناخ بوضوح وإمكانية الوصول إليها. وستكون تدفقات البيانات هذه ضرورية لتوليد مؤشرات وتقارير موثوقة تُخبر وتشرك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في اتخاذ الإجراءات.

4.2.2 التنسيق والنظم والأدوات

يعد التنسيق والنظم والأدوات عناصر مهمة لعمل نظام الشفافية بسلاسة. ويشمل ذلك إدارة جمع البيانات وتحليلها وضمان الجودة / مراقبة الجودة وتلخيص البيانات وأرشفتها. ويجب أن تنص الترتيبات المؤسسية على وضع خطط العمل وأدوات المشاركة وقواعد البيانات وتحليل البيانات والمؤشرات والتقارير وصيانتها.

يضمن التنسيق والأنظمة والأدوات الفعالة قدرة فريق الخبراء الوطنيين على الوصول إلى البيانات وإدارة تدفق البيانات، وتنفيذ ضمان الجودة / مراقبة الجودة وإنتاج مخرجات في الوقت المناسب بجودة كافية تتحسن بمرور الوقت. وسيسهل هذا أيضًا مشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يقدمون البيانات ويستفيدون من المخرجات.

5.2.2 مشاركة أصحاب المصلحة

يتطلب جمع البيانات والاستفادة من المخرجات مشاركة أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجمهور والحكومات والمجتمعات المحلية والشركات وصناع القرار الآخرين. وكلما زادت المشاركة كان نظام الشفافية أفضل (وأكثر فائدة) لصنع القرار القائم على الأدلة وإنتاج التقارير. وتتضمن مشاركة أصحاب المصلحة البحث عن الأفراد والمؤسسات الرئيسية وعرض فوائد مقابل مشاركتهم (مثل توفير البيانات والرؤى والموارد) في نظام الشفافية. وسيوفر أصحاب المصلحة المشاركون في صنع السياسات واتخاذ قرارات الأعمال على الصعيد الوطني رابطًا مهمًا للتأثيرات الأوسع للعمل المتعلق بالمناخ ودمج العمل المتعلق بالمناخ مع الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والاستدامة الوطنية.

تضمن المشاركة القوية لأصحاب المصلحة وصول نظام الشفافية إلى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأشخاص من الحكومة الوطنية والحكومة المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والجمهور، بحيث يمكن جمع البيانات من المصادر الأكثر موثوقية وذات الصلة ويمكنهم الاسترشاد بالمخرجات في عمليات صنع القرار. ويجب أن تشمل المشاركة أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ الإجراء، وكذلك أصحاب المصلحة الذين يقدمون البيانات والمشورة بشأن فهم البيانات.

©unsplash/Andreas Gucklhorn

الفصل الثالث
وضع الترتيبات المؤسسية

ينبغي أن تستند الترتيبات المؤسسية للشفافية على الترتيبات الوطنية الحالية، حيثما كان ذلك ممكنًا، أو إعادة هيكلتها لتعزيز الفعالية. وينبغي أن تسهل تدفق البيانات الهامة وتوافر الخبرة لإعداد التقارير وتوفير المعلومات لأصحاب المصلحة. ويجب أن تشمل أيضًا مجموعة واسعة من المؤسسات. ومن المهم فهم أهداف الترتيبات المؤسسية والإبلاغ بها وتقديم الهياكل التنظيمية ذات الصلة بوضوح لكي يتم تنفيذها بنجاح.

©unsplash/Alexander Milo

ستكون الترتيبات المؤسسية فريدة لكل بلد. ولا توجد صيغة لدمج المؤسسات ذات الصلة بخلاف التركيز على تدفقات البيانات وصناع القرار الذين سينفذون العمل. وعند الانتقال إلى إطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس، سوف يتعين على العديد من الدول إعادة النظر في ترتيباتها المؤسسية الحالية وإيجاد طريقة لكي تتعاون المؤسسات المتنوعة على المدى الطويل. ومن المرجح أن تتضمن الترتيبات المؤسسية التي تدعم تنفيذ إطار الشفافية المعزز فرقًا جديدة متعددة القطاعات (عبر الحكومة وبين الوكالات العامة والقطاع الخاص) وتدفقات البيانات. وسوف يتعين على البلدان أيضًا إشراك أصحاب المصلحة الجدد وتزويدهم بالمعلومات، وتطلب قوانين وتوجيهات واختصاصات جديدة أو معدلة. وبغض النظر عن تواتر التقارير، سوف توجد حاجة إلى أنشطة مشاركة منتظمة وتحديثات متسقة وموجزة لقاعدة الأدلة لتزويد صانعي القرار بالمعلومات والتأثير على القرارات (على سبيل المثال، شبه سنويًا).

من المهم أيضًا الملاحظة أنه في حين أن المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة لفترة السنتين والطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية لإطار الشفافية المعزز تميز بين التخفيف والتكيف، فمن الممكن أن تكون أنظمة الشفافية الأساسية للتكيف والتخفيف متشابهة جدًا في هيكلها وإدارتها وتشغيلها. بالإضافة إلى ذلك، فإن أصحاب المصلحة القطاعيين أنفسهم (على سبيل المثال في قطاعات الزراعة والنقل والطاقة) غالبًا ما تكون لديهم تفويضات لتضمين إجراءات التكيف والتخفيف في استراتيجياتهم القطاعية. ومن ثم عند النظر في إنشاء أو تحسين الترتيبات المؤسسية، سيشارك العديد من الأفراد والمؤسسات نفسها في الموضوعات. ويقدم الإطار 2 توضيحًا للحاجة إلى التعاون عبر القطاعات والحكومات والقطاع الخاص عند تطوير النظم لدفع العمل المتعلق بالمناخ.

الإطار 2 ربط إجراءات التخفيف والتكيف

يستند العمل المتعلق بالمناخ في الغالب على القطاع. ويكون تأثيره في كثير من الأحيان مناسبًا لمجموعة متنوعة من الأهداف والغايات. ومن الممكن أن يشمل ذلك الأهداف المتعلقة باستراتيجية تنمية وطنية وهدف تنمية مستدامة ومزايا أوسع للصحة والاقتصاد والتنوع البيولوجي، وكذلك التخفيف من آثار تغير المناخ و/أو التكيف معها. وسوف تحقق العديد من الإجراءات فوائد لكل من التخفيف والتكيف وستشرك أصحاب المصلحة المشتركين (على سبيل المثال مشروع استعادة المنغروف الساحلي لتحسين الدفاعات البحرية التي تعزل الكربون أيضًا). وتستطيع أدوات مماثلة لجمع البيانات والإبلاغ تتبع العمل القطاعي المتعلق بالمناخ الذي يتعلق بكل من التخفيف والتكيف.

يساعد سجل مركزي للإجراءات على توحيد أشكال جمع البيانات وتحديد مواضع عدم استغلال أو رصد الفوائد الشاملة في الوقت الحالي. ومن الممكن أن يساعد هذا النهج المركزي في ربط المؤسسات المعنية بجمع البيانات من أجل التخفيف والتكيف وتحديد مصادر البيانات المشتركة وعمليات جمع البيانات، مع تحديد الفجوات المحتملة في البيانات التي يتعين حلها. تؤدي عملية الاحتفاظ بسجل مشترك للإجراءات إلى تبسيط عملية الإبلاغ وتقلل من عبئه.

وتبسط عملية ربط إجراءات التخفيف والتكيف بشكل عام عمل إدارة البيانات المطلوب من منسق القياس والإبلاغ والتحقق وتوفر قاعدة أدلة يمكن الوصول إليها من أجل إدارة أكثر فعالية للمعلومات المتعلقة بمؤشرات التخفيف والتكيف.

يجب أن تحدد مرحلة التخطيط النطاق المواضيعي الشامل والأهداف والنواتج. وبمجرد تحديد الترتيبات المؤسسية المناسبة ينبغي وضعها وتنفيذها. وتوضح الأقسام من 1.3 إلى 5.3 أدناه عملية وضع الترتيبات المؤسسية المناسبة.

1.3 تحديد أهداف الشفافية ومخرجاتها

عند تصميم الترتيبات المؤسسية، من المهم توضيح الأهداف والغايات المتعلقة بالمناخ الشاملة ومخرجات الشفافية اللازمة لتتبعها. ويساعد هذا في تحديد البيانات ذات الصلة والخبرات والمؤسسات وترتيبها حسب الأولوية. ويساعد ذلك أيضًا المؤسسات المعنية على فهم كيفية تفاعل أنشطة الشفافية مع ولاياتها ومع أولويات التنمية الوطنية الأخرى.

ينبغي أن تحدد الأهداف والغايات المتعلقة بالمناخ نطاق وتفاصيل الاحتياجات لشفافية العمل. ويجب أن تحفز هذه الأهداف وضع وتحسين الترتيبات المؤسسية والخبرات الأساسية وتدفقات البيانات والتنسيق والنظم والأدوات ومشاركة أصحاب المصلحة اللازمة لتتبع التقدم المحرز. على سبيل المثال، سوف يحفز هدف تحسين المرونة في قطاع الطاقة وجود طلب لبيانات أفضل حول المخاطر ونقاط الضعف التي تواجه قطاع الطاقة بسبب تغير المناخ والتنسيق مع المؤسسات التي يمكن أن توفر هذه المعلومات. وبناءً على هذه البيانات، يمكن وضع أهداف التكيف وغايات "تحسين المرونة" ومجموعة شاملة من الإجراءات المخطط لها وتنفيذها ورصدها. ويقدم الجدول 2 مثالاً توضيحيًا للهيكل الذي يستخلص ويشارك المعلومات حول الأهداف والغايات التي تحدد نطاق نظام الشفافية. ويمكن أن يكمل هذا النوع من الشكل الجدولي الملخص أوصافًا أكثر تفصيلاً لأهداف الشفافية لتوضيح ولايات النظام عند تقديم معلومات عن الترتيبات المؤسسية.

©unsplash/Ken Wyatt

الجدول 2 مثال توضيحي للهيكل الذي يستخلص ويتبادل المعلومات حول الأهداف والغايات التي تحدد نظام الشفافية

الموضوع[1]	القطاعات والفئات[2]	الهدف / الغرض	أنشطة الاستجابة المناخية[3]	التحليل الجغرافي[4]	التحليل الزمني[5]	تنسيق مخرجات الشفافية[6] والتكرار[7]	المعلومات المطلوبة بواسطة نظام الشفافية[8]
التكيف	الطاقة	تقليل مؤشر ضعف نظام الطاقة من X في عام 2010 إلى Y بحلول عام 2030	تحسين القدرة على التكيف في قطاع الطاقة	على النطاق الوطني	2030–2020	المجلس الوطني للطاقة (تحديث سنوي) تقرير الشفافية لفترة السنتين (كل سنتين) الإبلاغ الوطني (كل أربع سنوات)	نقاط الضعف والخسائر والأضرار في البنية التحتية للطاقة فوائد الطاقة القادرة على التكيف
التخفيف	الزراعة	خفض الانبعاثات الزراعية السنوية بنسبة X في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بعام 2010	الممارسات الزراعية التي تتلاءم مع المناخ	المزارع المستهدفة	2040–2020	النشرات الزراعية الوطنية (تحديث سنوي) تقرير التحديث لفترة السنتين / تقرير الشفافية لفترة السنتين (كل سنتين) الإبلاغ الوطني (كل أربع سنوات)	اتجاهات غازات الدفيئة للممارسات الزراعية الحالية مقابل الممارسات الزراعية التي تتلاءم مع المناخ
الدعم	المجالات المتداخلة	تنفيذ X دولار من الدعم في إجراءات التكيف والتخفيف بحلول عام 2030	تحسين الوصول إلى التمويل الأخضر الدولي	على النطاق الوطني	2050–2020	تقارير وحسابات الخزانة (تحديث سنوي) تقرير التحديث لفترة السنتين / تقرير الشفافية لفترة السنتين (كل سنتين) الإبلاغ الوطني (كل أربع سنوات)	التمويل المتاح والإجراءات التي يمكن أن تستفيد منه أو استفادت منه

[1] حدد المواضيع المدرجة. [2] حدد القطاعات ذات الصلة (مثل الطاقة والنقل والزراعة والمياه والنفايات والقطاعات الأخرى). [3] اذكر أنشطة التتبع التي يدعمها نظام الشفافية الوطني. [4] المنطقة الجغرافية التي يغطيها نطاق هدف نظام الشفافية. [5] التحليل الزمني لهدف نظام الشفافية. [6] ميز أي تنسيقات محددة للإبلاغ (على سبيل المثال هياكل الجداول والمخططات والمتغيرات اللازمة لإبلاغ محدد). [7] كم مرة يتم تحديث البيانات؟ [8] ملخص قصير للمعلومات التي يتطلبها نظام الشفافية لدعم تنفيذ العمل.

2.3 هيكلة الترتيبات المؤسسية

تساعد هيكلة الترتيبات المؤسسية على تحديد الأدوار والمسؤوليات المتسقة بين المؤسسات المعنية. ويقدم وصف هيكل الترتيبات المؤسسية في مخطط تنظيمي ملخصًا مرئيًا للروابط التنظيمية. ويقدم الشكل 2 هيكلاً عامًا يمكن تكييفه وفق ظروف وطنية محددة. ويعكس الهيكل الطبيعة الشاملة لإدارة جمع البيانات وتحليلها وتجميعها والإبلاغ عنها واستخدامها عبر موضوعات الشفافية المختلفة. وتوجد أدوار ومسؤوليات وممارسات وإجراءات مشتركة. ويمكن أن يساعد توضيح الهيكل التنظيمي وتحديد الأدوار والمسؤوليات بهذه الطريقة في إضفاء الطابع الرسمي على الوضع الوظيفي للمؤسسات والإبلاغ به ضمن نظام الشفافية. ومن الممكن أن يتضمن مخطط إعلامي للهيكل التنظيمي أيضًا أسماء المؤسسات وارتباط بجدول أكثر تفصيلاً يبرز الأدوار والمسؤوليات المحددة.

الشكل 2 هيكل نموذجي للترتيبات المؤسسية مع مكونات اختيارية، مرتبة حسب النطاق المواضيعي

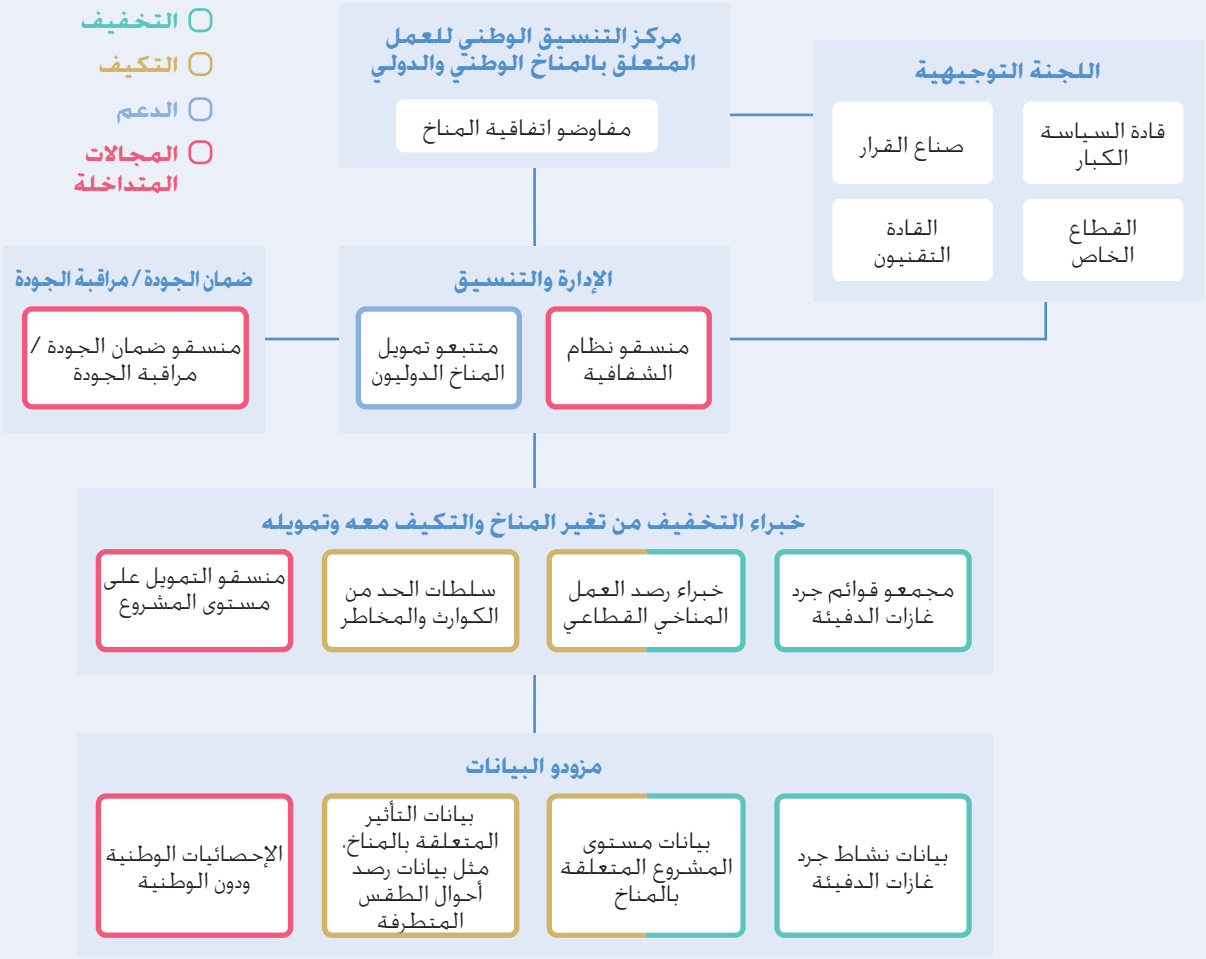

ملاحظة: يجب تصميم الهيكل بطريقة تستفيد من الفرص المتاحة للنهج المتضافرة في جمع البيانات للإبلاغ بموجب الأدوات الدولية المختلفة، مثل إطار رصد أهداف التنمية المستدامة و/أو الرصد بموجب إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 (انظر القسم 3.3.2 للمزيد من المعلومات).

الشكل 2 توضيحي ويجب تكييفه كجزء من عملية مشاركة أصحاب المصلحة والتشاور. ويقدم الإطار 3 أسئلة محتملة لعملية مشاركة أصحاب المصلحة، بينما تقدم دراسة الحالة 1 مثالاً من الجبل الأسود لنظام القياس والإبلاغ والتحقق وهيكله التنظيمي. ويتم تحديد بعض الأدوار والمسؤوليات المشتركة لأصحاب المصلحة الرئيسيين لاحقًا.

الإطار 3 الأسئلة الرئيسية لعملية التشاور مع أصحاب المصلحة

عند وضع الهيكل التنظيمي للترتيبات المؤسسية، يجب أن تتضمن الأسئلة الرئيسية أثناء عملية التشاور مع أصحاب المصلحة ما يلي:

الولايات المؤسسية

- ما المؤسسة التي ينبغي أن تكون مركز التنسيق الرئيسي لجمع كل المعلومات حول تأثيرات المناخ والعمل المتعلق به؟ وستجمع هذه المؤسسة المعلومات من مجموعة من الوزارات والوكالات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والحكومات دون الوطنية.
- ما نطاق نظام الشفافية المقرر؟ ما الموضوعات (التخفيف، التكيف، الدعم) المدرجة؟ ما المؤسسات التي تنسق بالفعل وتوفر الخبرة في جمع البيانات والإبلاغ بشأن هذه الموضوعات؟
- ما اللجان التوجيهية الاستراتيجية الوطنية على المستوى الوزاري الموجودة التي ستستفيد من المدخلات من نظام الشفافية لدعم اتخاذ القرار وتعميم العمل المتعلق بالمناخ؟ هل تتضمن هذه اللجان فرق عمل متعلقة بالمناخ يجب أن تشارك في نظام الشفافية؟
- كيف يمكن وضع الترتيبات المؤسسية بحيث تحدد الإدارات والوزارات المسؤولة عن أنشطة التنمية الوطنية أولويات جمع البيانات وتعميمها ورصد العمل المتعلق بالمناخ والتأثيرات على قطاعاتها؟ كيف يمكن تنظيم الترتيبات المؤسسية بحيث تكون قادرة على توفير هذه المعلومات لجمعها في سرد يركز على العمل المناخي من قبل وزارة رصد البيئة / المناخ الرئيسية و/أو وكالتها المسؤولة؟ كيف يمكن أن تضمن الترتيبات المؤسسية الحفاظ على القدرات / الذاكرة الفردية والمؤسسية التي تم بناؤها وتعزيزها بمرور الوقت؟
- ما الأنظمة والهياكل والمؤسسات القائمة التي يمكن البناء عليها (مثل أنشطة الإحصاء الوطني أو وكالة البيئة)؟
- كيف يمكن أن تدعم هذه الهياكل التنظيمية الرصد والإبلاغ عن جدول أعمال أوسع يتجاوز تغير المناخ يتضمن أهداف التنمية المستدامة والاستراتيجيات الوطنية؟ ما الآليات التي ستستفيد من تدفقات البيانات المشتركة والتنسيق؟
- هل يتم التعامل مع الموضوعات نفسها بشكل منفصل من قبل فرق مؤسسية مختلفة؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف يتم تنسيق جمع البيانات وتحليلها بين هذه الفرق؟ وهذا مهم على وجه الخصوص عند النظر في المعلومات حول الإجراءات التي تتمتع بتأثيرات في مجالي التخفيف والتكيف.

الخبرة

- من الخبراء اللازمين لنظام الشفافية وما الوكالات والإدارات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الخاصة التي ينتمون إليها؟
- كيف يساهم الخبراء في المنظمات غير الحكومية في نظام الشفافية؟ هل يتم تيسير التفاعل المنتظم وهل توجد أي حواجز تحول دون المشاركة؟
- كيف تستطيع الوكالات والإدارات الحكومية تنمية الخبراء الداخليين والاحتفاظ بهم وكذلك إدارة / توجيه / تقديم المشورة بفعالية؟ هل توجد إدارة معرفة وموارد تدريب حالية لحفظ المعلومات وتوثيق العمليات لضمان بناء العمل من الجهود الحالية وتيسير عمل الموظفين المستقبليين؟
- ما الدور الذي تلعبه مكاتب الإحصاء وإدارات البيئة والاستدامة ووكالات البيئة الوطنية في توفير البيانات وتحليلها وضمان الجودة / مراقبة الجودة؟ هل يوجد أي تداخل بين الإدارات في أنشطة جمع البيانات؟

توريد البيانات

- من أصحاب المصلحة الرئيسيون اللازمون و/أو الاستباقيون في جمع المعلومات عن التكيف مع تغير المناخ وإجراءات التخفيف ويمكن أن يكونوا موردي البيانات المحتملين، وكيف يمكن دمجهم في الترتيبات المؤسسية لنظام الشفافية؟
- ما الأدوات التشريعية والسياساتية، وكذلك الأدوات والطرائق التي يجب تطويرها لتيسير تدفق البيانات بين الوكالات الحكومية ومن القطاع الخاص؟ ما الوكالات الحكومية الأنسب لقيادة هذه العملية؟

دراسة الحالة 1 نظام القياس والإبلاغ والتحقق في الجبل الأسود

يتطلب أي نظام قياس وإبلاغ وتحقق جيد هيكلاً تنظيميًا قويًا يستند إلى ترتيبات مؤسسية محددة بوضوح. وعملت الجبل الأسود مع الاستشاريين لإنشاء إطار عمل مفاهيمي للقياس والإبلاغ والتحقق، بالاستعانة بخبراء خارجيين لديهم خبرة في وضع ترتيبات مؤسسية فعالة. ويوفر الإطار هيكلًا وتوصيات للمكونات الرئيسية لنظام القياس والإبلاغ والتحقق، بما في ذلك الوظائف الرئيسية المقترحة (انظر الشكل CS-1). وسيدعم نظام القياس والإبلاغ والتحقق جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في الجبل الأسود. وسوف يكون تنفيذه حاسمًا أيضًا لتحقيق الأهداف الوطنية الطموحة المحددة في المساهمة المحددة وطنيًا للجبل الأسود التي تم تقديمها بموجب اتفاقية باريس في عام 2015. وتم تضمين المخطط التنظيمي في التقرير المحدث لفترة السنتين الثاني للجبل الأسود (2019).

الشكل CS-1 مخطط تنظيمي يوضح الوظائف الرئيسية المقترحة للهيكل التنظيمي لنظام القياس والإبلاغ والتحقق في الجبل الأسود

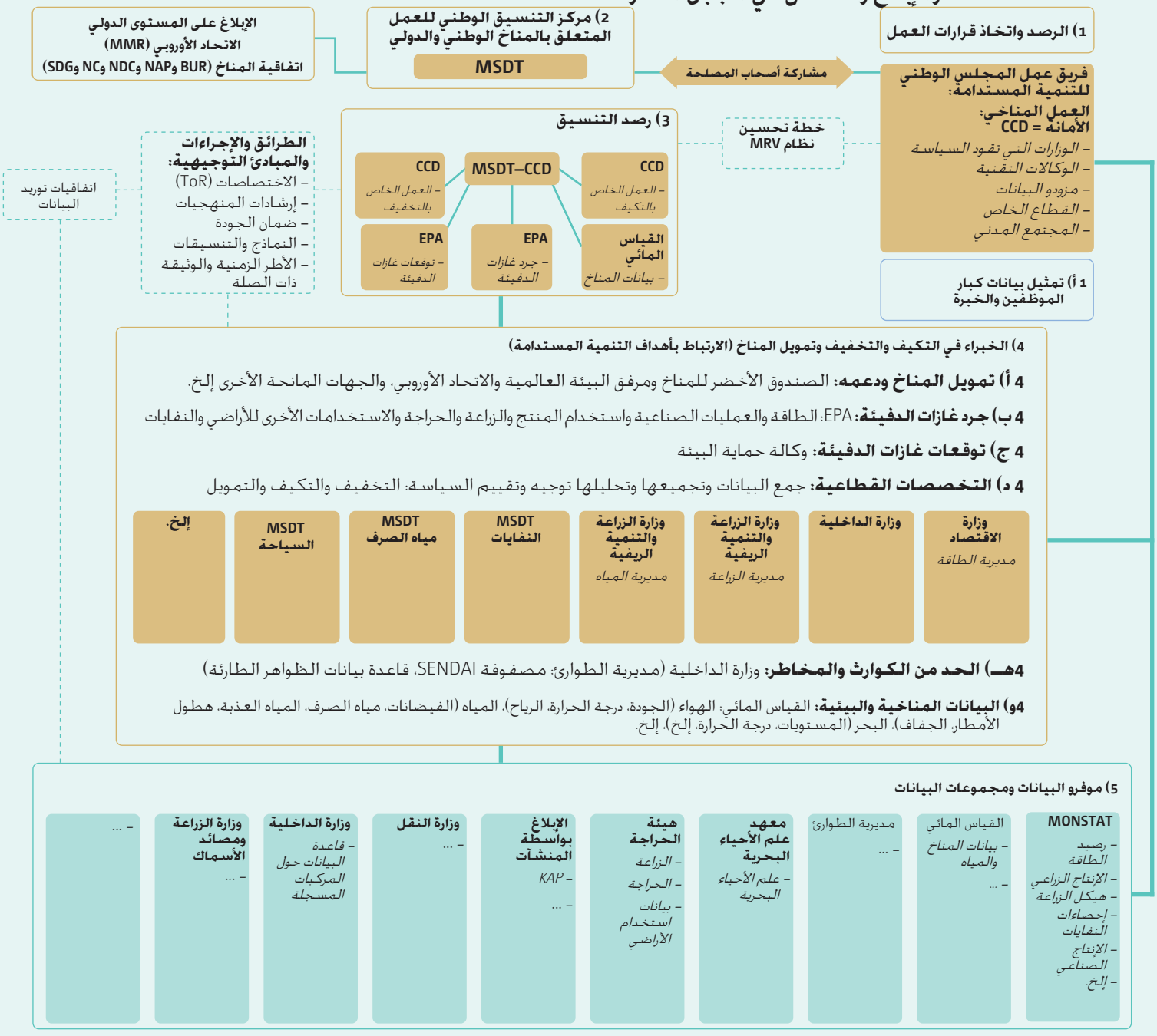

المصدر: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/SECOND%20BIENNIAL%20UPDATE%20REPORT%20ON%20CLIMATE%20CHANGE_Montenegro.pdf.

1.2.3 مركز التنسيق الوطني

ينبغي أن تنص الترتيبات المؤسسية على إنشاء مركز تنسيق وطني يعمل كحلقة وصل رئيسية للعملية الحكومية الدولية والمجتمع الدولي. ويمثل مركز التنسيق الوطني هي نقطة اتصال دولية بشأن الإبلاغ عن المناخ. وتتولى هذا الدور عادة وزارة حكومية لديها تفويض لإدارة استجابة الدولة لتغير المناخ، بما في ذلك الإبلاغ المتعلق بالمناخ. وينسق مركز التنسيق الأنشطة اللازمة لضمان إعداد المخرجات وأن تكون ذات جودة كافية للوفاء بالتزامات البلد. ونظرًا لعمل العديد من الهيئات الحكومية بطريقة غير فنية، حيث يتنقل الموظفون بشكل متكرر بين الإدارات، يتم تفويض المهام الفنية أحيانًا من قبل وزارة حكومية، عبر تفويضات أو اختصاصات، إلى وكالة متخصصة في تغير المناخ أو البيئة أو الإحصاء ذات خبرة فنية لتمثيل البلد وإعداد التقارير الوطنية.

2.2.3 اللجنة التوجيهية الوطنية

تستطيع لجنة وطنية معنية بتغير المناخ (أو تجمع رسمي مماثل لممثلي الوزارات الوطنية والقطاع الخاص والحكومات المحلية) توفير منتدى للتعاون حول العمل المتعلق بالمناخ، بما في ذلك مراقبة التحديات والإجراءات. وقد توجد بالفعل لجنة تجتمع في ظلها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة للتعاون بشأن الاستراتيجيات متعددة القطاعات المهمة على الصعيد الوطني، التي يمكن البناء عليها. ويجب أن ينصب تركيز اللجنة المعنية بتغير المناخ على التنمية منخفضة الانبعاثات من غازات الدفيئة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وستحتاج إلى الاسترشاد بنظام الشفافية. ويجب أن تتكون اللجنة من كبار ممثلي المؤسسات القادرة على تنفيذ العمل المتعلق بالمناخ (على سبيل المثال الوزارات القطاعية مثل وزارات الطاقة والنقل والحراجة والزراعة والنفايات) ورصد هذا العمل (على سبيل المثال من خلال الإحصاءات الوطنية وعمليات مراقبة المناخ وعلم المياه واتجاهات غازات الدفيئة والأبحاث الأخرى). وستحتاج اللجنة أيضًا إلى دعم من أمانة عامة قوية، يقدمها فريق الإدارة أو التنسيق (انظر القسم 3.2.3 أدناه)، لوضع جداول الأعمال المناسبة وضمان قدرة نظام الشفافية على توجيه قراراتها.

3.2.3 الإدارة والتنسيق: هيئات ووزارات التنسيق التقني

من المهم وجود مؤسسة مخصصة لتنسيق عمل الشفافية. ويجب أن تشمل مسؤوليات هيئة التنسيق تتبع التحسينات على نظام الشفافية وتسهيل الترتيبات القانونية لتوفير البيانات والصيانة اليومية لمنصات إدارة البيانات وضمان التعرف على الروابط الشاملة عبر موضوعات الشفافية وتطويرها. ويجب أن تكون هيئة التنسيق مسؤولة أيضًا عن رصد التمويل والدعم التنازلي، أي المصادر الدولية والوطنية لتمويل المناخ التي تمول التحسينات واسعة النطاق لنظام الشفافية وتتعامل مع الاحتياجات المؤسسية. وبهذه الطريقة، يوجد تدفق مركزي للمعلومات لمصادر التمويل المتباينة في كثير من الأحيان التي يمكن أن تقدم رؤية متماسكة حول الدعم المتلقى والذي لا يزال لازمًا.

توجد عدة أنواع من المؤسسات التي يمكنها الاضطلاع بدور هيئة التنسيق التقني لأعمال الشفافية، مثل:

- **وزارة حكومية**. قد تكون وزارة حكومية تعمل أيضًا كمركز تنسيق وطني للاتفاقية، وفي هذه الحالة ينبغي أن تتمتع بالتنسيق المناسب والقدرة التقنية المناسبة؛
- **مؤسسة أو وكالة وطنية**. يمكن تفويض الإدارة والتنسيق إلى مؤسسة مختصة (على سبيل المثال في المجال الإحصائي أو الأرصاد الجوية أو البيئة). وستركز هذه المؤسسة بالفعل على تقديم الدعم التقني والتحليل للمسؤولين الحكوميين لاتخاذ القرار والإبلاغ عن القضايا البيئية. وقد يمكنها أيضًا تقديم الخبرة في قطاعات معينة والوصول إلى بعض مجموعات البيانات اللازمة للتجميع ويمكنها الاستعانة بمصادر خارجية لجمع البيانات وتجميعها للمواضيع والموضوعات الفرعية أو القطاعات الأخرى. ويمكن أيضا إنشاء مؤسسة جديدة؛ ومع ذلك، سيتطلب هذا وضع اختصاصات جديدة وتوظيف خبراء؛
- **شركة خاصة أو جامعة أو منظمة غير حكومية**. يمكن تفويض الإدارة والتنسيق بموجب عقد إلى منظمة خارج الحكومة، مثل جامعة أو معهد أبحاث أو شركة استشارية أو شركة خاصة. ويجب اختيار هذه المؤسسة على أساس كفاءتها التقنية وقدرتها على تنسيق الأنشطة وخبرتها في تجميع البيانات والمعلومات اللازمة والإبلاغ عنها. وتحدد العقود مع هذه المؤسسات عادة منجزات مستهدفة وأهدافًا محددة جيدًا وتُشرك المؤسسة عبر فترة زمنية مناسبة (على سبيل المثال من أربع إلى ست سنوات) لتعزيز التطوير المستمر لنظام الشفافية وصيانته. ويجب أن يتضمن العقد مبادئ توجيهية واضحة بشأن مسؤوليات اتخاذ القرار للمؤسسة المتعاقد معها والوكالة الحكومية المتعاقدة. ويجب وضع أحكام للنقل الكامل للبيانات والوثائق وأدوات الحساب والإبلاغ والمعرفة بنظام الشفافية من المؤسسة المتعاقد معها إلى مركز التنسيق الوطني أو المؤسسة المتعاقدة الجديدة في نهاية فترة العقد. علاوة على ذلك، ينبغي أن تتشاور المؤسسة المتعاقد معها مع مركز التنسيق الوطني والمكاتب / الموظفين الآخرين ذوي الصلة بصورة منتظمة لضمان استجابة عملها للاحتياجات والأولويات المحددة.

سواء تم تنسيق نظام الشفافية داخل الحكومة الوطنية أو بواسطة مؤسسة خارجية، يجب وجود أحكام لنقل البيانات والوثائق وأدوات الحساب والإبلاغ والمعرفة بالمعلومات المواضيعية في الحالات التي يتولى فيها مدير أو منسق جديد المسؤولية، ويجب أن تضمن هذه الأحكام الاستثمار الكافي في التدريب. وتساعد هذه الأحكام على ضمان الاحتفاظ الوطني بالمعرفة المؤسسية واستمرارية نظام الشفافية والوفاء بمعايير الجودة في المستقبل. ويقدم نهج بيرو لتعزيز أنشطة الشفافية من خلال إنشاء فريق عمل تقني مثالاً جيدًا. ويسهل فريق العمل المشاركة عالية المستوى مع نظام الشفافية ووجود نهج منسق لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا وتتبع التقدم المحرز (انظر دراسة الحالة 2).

دراسة الحالة 2 التنسيق بين القطاعات لضمان ملكية المساهمات المحددة وطنيًا وتسهيل المشاركة رفيعة المستوى مع نظام الشفافية في بيرو

في عام 2017، شكلت بيرو فريق عمل تقني لتنسيق الخطة الوطنية لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا. وهي تمثل نهجًا تعاونيًا لإشراك الخبراء وتقدم مثالاً لهيكلة الترتيبات المؤسسية. ويسهل فريق العمل عملية توجيه خريطة طريق تنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا الخاصة بأصحاب المصلحة المتعددين. ويشكل الخبراء من 13 وزارة والمركز الوطني للتخطيط الاستراتيجي فريق العمل متعدد القطاعات للمساهمة المحددة وطنيًا.

يتولى فريق العمل متعدد القطاعات للمساهمة المحددة وطنيًا إعداد خرائط الطريق القطاعية لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا. ويتولى فريق العمل أيضًا إعداد إرشادات قطاعية حول تقييم آثار المساهمة المحددة وطنيًا ومراجعة التقدم المحرز مقابل الأهداف مرتين سنويًا. وتصف خرائط الطريق إجراءات التخفيف والتكيف التي تم تحديدها كعوامل مساهمة في تحقيق أهداف المساهمة المحددة وطنيًا وتقدم معلومات أساسية عن الشفافية وتفاصيل عن التنفيذ العملي. ويعمل فريق العمل أيضًا على تعزيز وتسهيل أنشطة إشراك أصحاب المصلحة. على سبيل المثال، شجعت جلسة تعقيبات بعنوان "لنتحدث عن المساهمة المحددة وطنيًا"، التي نسقها فريق العمل، أصحاب المصلحة على جميع المستويات للتعليق على خرائط الطريق. ومن خلال فريق التنسيق المشترك بين القطاعات هذا، تعمل بيرو بنشاط لتعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة في نظام الشفافية.

©http://www.minam.gob.pe/cam-bioclimatico/dialoguemos/

تم تعيين مركز تنسيق مؤسسي لمتابعة أنشطة فريق العمل متعدد القطاعات للمساهمة المحددة وطنيًا. وتمت الاستعانة بخبير آخر، وهو "مسؤول اتصال تقني" داخلي لتوفير الخبرة في مجال تغير المناخ لكل من فريق العال والأمانة التقنية. وتتولى الأمانة العامة مسؤولية تنسيق فريق العمل متعدد القطاعات للمساهمة المحددة وطنيًا، وتقديم إرشادات قطاعية متخصصة حول خرائط الطريق، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق بين الكيانات لاتخاذ تدابير مشتركة (على سبيل المثال بين وزارة الطاقة والمعادن ووزارة النقل والاتصالات لاتخاذ الإجراءات ذات الصلة بنقل الكهرباء). وتتمتع هذه الهيئة التنسيقية بالأهمية بشكل خاص لتسهيل الترتيبات التنظيمية داخل نظام الشفافية. وتؤدي الأمانة العامة دورًا رئيسيًا في نظام الشفافية من خلال تسهيل عمل فريق العمل متعدد القطاعات للمساهمة المحددة وطنيًا وربط مشاركة أصحاب المصلحة بالعمل المتعلق بالمناخ متعدد القطاعات.

نجح فريق العمل متعدد القطاعات للمساهمة المحددة وطنيًا في جمع مدخلات حول تنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا من خبراء من مجموعة من الوزارات ويوفر أمثلة على الممارسات الجيدة للتعاون بين القطاعات. وأنشأ فريق العمل منتديات نقاش جديدة، مما ساهم في التوصل إلى نهج منسق لتنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا.

المصدر: https://www.transparency-partnership.net/system/files/migrated_document_files/190318_gpd_parisabkommen_peru_rz.pdf.

4.2.3 الخبراء الوطنيون

يتولى الخبراء الوطنيون مسؤولية جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وترتيبها للإبلاغ عن مواضيع الشفافية. ويتخصص هؤلاء الخبراء في الغالب في واحد أو أكثر من موضوعات الشفافية أو الموضوعات الفرعية (مثل جرد غازات الدفيئة، والتقييم القطاعي لقابلية التأثر) (انظر الجدول 1). وبشكل عام، يجب على الخبراء الوطنيين ما يلي:

- إقامة علاقات جيدة مع مزودي خدمة البيانات؛
- التمتع بالقدرة على تحليل البيانات والحسابات والعلوم والأساليب المرتبطة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛
- التمتع بفهم جيد لفوائد وقيود مجموعات البيانات.

يوضح الإطار 4 أدناه بعض الملامح النموذجية للخبراء المتخصصين في الموضوع وسمات توجيهية مفيدة.

الإطار 4 ملامح وسمات الخبراء المواضيعية المشتركة لعمل الشفافية

التخفيف: خبراء جرد غازات الدفيئة

- يجب أن يتمتع الخبراء بفهم للطاقة والنقل والنفايات والصناعة والزراعة والحراجة. وقد توجد حاجة إلى خبرة أكثر تحديدًا للقطاعات المعقدة بشكل خاص، على سبيل المثال، الطرق أو الشحن أو الطيران لقطاع النقل والغازات المعالجة بالفلور لبعض العمليات الصناعية واستخدام الماشية والأراضي لقطاع الزراعة ومدافن القمامة ومعالجة مياه الصرف الصحي لقطاع النفايات؛
- ينبغي أن يمتلك الخبراء من الناحية المثالية معرفة في وضع السلاسل الزمنية للانبعاثات وعمليات الإزالة التاريخية (على سبيل المثال من 1990 أو 2005) والمتوقعة (على سبيل المثال حتى 2040 أو 2050).
- يجب أن يكون الخبراء جيدين في التعامل مع البيانات العددية وأدوات ونماذج تحليل البيانات ومعالجتها.
- ينبغي أن يتمتع الخبراء بفهم شامل للمبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ[8] وعمليات الإبلاغ والاستعراض الدولية بموجب الاتفاقية واتفاق باريس؛[9]
- يجب أن يتمتع الخبراء الذين يتولون تقديم التوقعات بفهم جيد للسياسة الوطنية والتنمية الاقتصادية وأي نماذج اقتصادية أو إنتاجية أو تأثيرات قطاعية؛
- ينبغي أن يكون الخبراء قادرين على توضيح الفجوات وقيود الموارد التي تواجه عملية جمع البيانات بوضوح وأن تكون لديهم القدرة على تحديد الأولويات ومعالجة هذه الفجوات.

4 المبادئ التوجيهية المختلفة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ متاحة على https://www.ipcc-nggip.iges.or.jp/public/index.html.

5 انظر https://unfccc.int/process-and-meetings/transparency-and-reporting/the-big-picture/what-is-transparency-and-reporting.

التكيف: خبراء رصد وتحليل تأثير المناخ

قد يضم فريق الخبراء الوطني العديد من الأفراد من مؤسسات مختلفة. وبشكل جماعي، يجب أن يتمتعوا بالقدرة على إجراء تحليلات لاتجاهات المناخ وتأثيراتها، وترجمتها إلى تقييمات نقاط الضعف وتأثير تغير المناخ. وعلى وجه التحديد ما يلي:

- يجب أن يتمتع الخبراء بفهم شامل للمخاطر القطاعية أو الشاملة ونقاط الضعف وآثار تغير المناخ.
- ينبغي أن يتمتع الخبراء القطاعيون للمجالات المتداخلة بالمعرفة في مجال الاستجابة للكوارث والمياه / الأرصاد الجوية والمجالات المواضيعية التي تتأثر بتغير المناخ مثل الزراعة والمياه والتخطيط الحضري والصحة والنقل والبنية التحتية للطاقة؛
- يجب أن يتمتع الخبراء القطاعيون بفهم شامل لقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقطاعهم (على سبيل المثال فهم شامل لتأثيرات الجفاف على المحاصيل الزراعية).
- ينبغي أن يتمتع علماء المياه / الأرصاد الجوية وعلماء المناخ بمعرفة واسعة بالاتجاهات في المناخ والظواهر الجوية شديدة الخطورة وتأثيراتها على البيئة المادية؛
- تحتاج فرق الاستجابة للكوارث التي تركز على التدابير الوقائية إلى فهم أسباب الكوارث الطبيعية وكيفية تجنب آثارها.
- يجب أن يكون الخبراء على اتصال جيد بمسؤولي السياسات وأصحاب المصلحة الذين يتمتعون بفهم قوي لمشاريع التكيف مع تغير المناخ المقررة والجارية والمكتملة للاسترشاد بها في الأولويات؛
- ينبغي أن يتمتع الخبراء فهم شامل لتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمبادئ التوجيهية بشأن تخطيط التكيف والإبلاغ والمبادئ التوجيهية للإبلاغ بشأن التكيف لأجل البلاغات الوطنية والتكيف بموجب اتفاق باريس.

التخفيف والتكيف: تخطيط العمل المتعلق بالمناخ والتتبع وخبراء السياسات

- يجب أن يتمتع الخبراء بوعي بالاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، ومشاريع التخفيف والتكيف، ووضعهم واستثمارهم / دعمهم اللازم / المقدم؛
- يجب أن يفهم الخبراء خيارات ولآثار (بما في ذلك فوائد) الإجراءات والمؤشرات لتتبع التقدم المحرز في التنفيذ.
- الروابط القوية مع الإدارات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومراكز التفكير السياسي التي يمكن أن توفر مدخلات حول جدوى تنفيذ العمل والمدخلات بشأن تتبع التقدم المحرز في التنفيذ.
- الصلة الجيدة بصنع القرار بشأن الاستراتيجيات الوطنية ودون الوطنية وتنفيذ السياسات.
- الفهم الجيد للدعم المالي والتكنولوجي ودعم بناء القدرات المقدم للعمل المتعلق بالمناخ (على سبيل المثال، المشاريع التي تلقت الدعم أو التمويل، ومقدار ما تم تقديمه، والمقدار الذي لا يزال لازمًا، ومن الجهة التي تقدمه) من منظور تصاعدي (حسب المشروع) وتنازلي (حسب التمويل).

5.2.3 مزودو خدمة البيانات

يعتمد نظام الشفافية على تدفق متسق ومستمر للبيانات يدعم العمليات الحسابية والتحليلات المطلوبة لتوجيه عملية صنع القرار والإبلاغ عن العمل والدعم المتعلقين بالمناخ. وترد البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك الإدارات الحكومية الوطنية ومكاتب الإحصاءات والحكومات الإقليمية والمحلية ومؤسسات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية. ويتم جمع البيانات عادة لأغراض أخرى من قبل فريق على دراية بالبيانات ولديه المهارات التقنية والمعرفة لتحسين جمع البيانات وتعزيزه. وسوف يكون الفريق على دراية بمزايا وقيود مجموعات بيانات معينة ويجب أن يكون قادرًا على تحديد التحسينات الرئيسية اللازمة في عملية جمع البيانات عندما يفهمون الاستخدام المقصود للبيانات في نظام الشفافية. ويتنوع الملف الشخصي الفردي لمزود البيانات ويمكن أن يشمل المسؤولين الإحصائيين أو مشغلي المرافق الصناعية أو المسؤولين البيئيين في المجالس المحلية. وبغض النظر عن موقعهم، يجب أن يكون مزودو خدمة البيانات على دراية بكيفية استخدام البيانات، وكيف يمكنهم المساهمة بفعالية أكبر في توفير البيانات الجيدة وكيف يمكنهم تحسين أنظمة جمع وإدارة بياناتهم الخاصة.

3.3 وضع الأطر القانونية

يؤدي إنشاء أنشطة جديدة لتدفق البيانات والتجميع والإبلاغ إلى وضع متطلبات جديدة يتعين الوفاء بها من قبل فريق خبراء وطنيين أكبر ويحظى بدعم جيد. ويتطلب هذا دائمًا موارد بشرية ومالية إضافية. وتتطلب الترتيبات المؤسسية أطرًا وولايات ملزمة قانونًا لتوفير الموارد الكافية. وتضفي هذه الأطر الطابع الرسمي على الأدوار والمسؤوليات والموارد والعلاقات الجديدة اللازمة لتحقيق مخرجات نظام الشفافية. وقد تكون بعض الأطر القانونية موجودة بالفعل، على سبيل المثال، الأطر التي تجعل وكالات البيئة مسؤولة عن التزامات الإبلاغ عن البيانات البيئية الوطنية أو الوكالات الإحصائية والإدارات الحكومية المسؤولة عن جمع البيانات. ومع ذلك، يجب تحديث هذه الأطر واستكمالها لضمان توافر بيانات وموارد كافية لإنشاء نظام شفافية يعمل بكامل طاقته ويمكنه تحقيق المخرجات المطلوبة. ومن الممكن أن تشمل هذه التغييرات في الإطار القانوني، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- قوانين ولوائح داخلية جديدة؛
- توسيع نطاق الولايات المؤسسية الحالية (على سبيل المثال بشأن جمع البيانات البيئية والإبلاغ)؛
- خدمة منظمة بشكل جيد وعقود إطارية و/أو مذكرات تفاهم؛
- اتفاقيات اقتسام البيانات الجديدة.

توضح الأقسام 1.3.3 – 4.3.3 أدناه المزيد من التفاصيل حول الأطر القانونية والمؤسسية المحتملة.

1.3.3 قوانين المناخ

من الممكن أن ينشئ أي قانون شامل معني بتغير المناخ ولاية ملزمة قانونًا أو سلطة تشريعية للترتيبات المؤسسية للشفافية. وبدون ولاية قانونية للأطر التنظيمية، قد يكون من الصعب ضمان حصول الأفراد الذين يؤدون الأنشطة العادية المحددة في إطار الشفافية على موارد كافية. ومن خلال وضع توجيه رسمي، فإن القانون المعني بتغير المناخ يمكنه إضفاء الشرعية على طلبات الموارد وتسهيل الإصلاحات وصياغة مسؤوليات جديدة. وبالمثل، عند مواجهة حواجز مؤسسية بشأن ملكية البيانات وانعدام التعاون بين المنسقين والخبراء ومقدمي البيانات، يستطيع القانون المعني بتغير المناخ أن يوفر للمؤسسات أو الأفراد السلطة اللازمة لتحفيز تدفق البيانات. ويساعد اعتماد القوانين المعنية بتغير المناخ على إضفاء الطابع الرسمي على التعاون الضروري وتوفير البيانات والخبرات عبر الهيئات الحكومية، وبين الحكومة والقطاع الخاص. ومن الممكن أن يكون القانون المعني بتغير المناخ، على سبيل المثال، بمثابة الأساس القانوني لإنشاء المؤسسات والهيكل التنظيمي والتمويل للتحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التأقلم مناخيًا. ويمكن أيضًا دمج أهداف تغير المناخ الملزمة قانونًا جنبًا إلى جنب مع متطلبات تتبع التقدم المحرز والدعم. وتوجد عدة عناصر يجب وضعها في الاعتبار عند تصميم قانون معني بتغير المناخ:[6]

- **التركيز.** من الممكن أن يركز القانون على تغير المناخ وحده أو يمكن أن يضع تغير المناخ في سياق أهداف التنمية المستدامة الأوسع؛
- **النطاق.** من الممكن أن تكون ولاية السياسة المعنية بالمناخ مدفوعة بنظرة محلية لأهداف وغايات تغير المناخ أو يمكن وضعها في سياق دولي، مع دراسة واضحة للترابط بين الجهود الوطنية والأهداف والنهج الدولية؛
- **التصميم.** يجب اتخاذ قرار بشأن كيفية تنفيذ القانون وأي أهداف يتم تحقيقها، سواء من خلال التخطيط والتدخل الحكومي أو من خلال آليات السوق الحرة. ومن الممكن أن يؤدي كلا النهجين دورًا في هذا الصدد؛
- **نقل الصلاحيات.** تقر اتفاقية باريس بأن الجهات الفاعلة دون الوطنية تؤدي دورًا مهمًا في العمل المتعلق بالمناخ. ومع ذلك، فإن مستوى المركزية سيختلف من بلد إلى آخر. ويجب تحديد مستوى تفويض المسؤولية.

عند أخذ القوانين الحالية كأمثلة، توجد مكونات رئيسية عديدة يجب مراعاتها عند تصميم قانون معني بتغير المناخ:

- **الأهداف القانونية ذات المدى الطويل والقصير.** توفر أهداف التخفيف طويلة المدى، المستندة إلى قاعدة أدلة موضوعة بشكل جيد ومتسقة مع المساهمة المحددة وطنيًا، توجيهات استراتيجية واضحة لواضعي السياسات. ويمكن أن توفر أهداف التخفيف قصيرة المدى مسارًا فعالاً من حيث التكلفة وتدريجيًا نحو الأهداف الأوسع نطاقا على المدى الطويل؛
- **خطة عمل للتكيف.** من الممكن أن يوفر نهج قصير المدى ومتواصل لتخطيط التكيف إطارًا وظيفيًا للتصدي للمخاطر ونقاط الضعف بهدف تجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ والتقليل منها ومعالجتها؛

6 مقتبس من فانكهاوزر وآخرون، أبريل 2018: "10 years of the UK Climate Change Act". متاح على http://www.lse.ac.uk/GranthamInstitute/wp-content/uploads/2018/03/10-Years-of-the-UK-Climate-Change-Act_Fankhauser-et-al.pdf.

- **الواجبات والمسؤوليات.** يجب تحديد الأدوار الرئيسية بوضوح بحيث يدعم إطار الشفافية تنفيذ خطط العمل، بما في ذلك، إذا لزم الأمر، إضفاء الطابع الرسمي للجنة توجيهية مستقلة؛

- **متطلبات الرصد والإبلاغ.** من الممكن أن يكون دمج متطلبات الإبلاغ الوطني بجانب المتطلبات الدولية مفيدًا في الحفاظ على سياسة المناخ ذات الصلة وتعزيز المساءلة. ويمكن من خلال دعم دور لجنة توجيهية مستقلة في استعراض التقدم المحرز مقابل الأهداف إبقاء الزخم السياسي أيضًا على المسار الصحيح.

في حالة وجود قوانين ذات صلة سارية بالفعل، خاصة إذا كانت هناك إعادة ترتيب للأولويات بشكل كبير منذ وضع قانون معني بتغير المناخ، فقد يكون من الضروري إجراء تقييم دوري لتلك القوانين للتأكد من أنها لا تزال مناسبة للغرض. ومن المهم أن يركز أي قانون معني بتغير المناخ على الظروف الوطنية المحددة. ومع ذلك، قد يكون من المفيد الاستفادة من تجارب القوانين المعنية بتغير المناخ المتطورة بشكل جيد في البلدان الأخرى التي أظهرت التزامًا وطنيًا بإصلاح الترتيبات المؤسسية. ولعل أحد الأمثلة على ذلك هو قانون تغير المناخ لعام 2008 للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (انظر دراسة الحالة 3).

©unsplash/Nicholas Doherty

دراسة الحالة 3 قانون تغير المناخ لعام 2008 للمملكة المتحدة

أقرت المملكة المتحدة قانون تغير المناخ لعام 2008، وهو قانون إطاري شامل ألزم البلد بأهداف التخفيف القانونية، ووضع مسارًا واضحًا ومرنًا لتحقيق هذه الأهداف وأنشأ هيئة مستقلة لاستعراض وضع السياسات والتقدم المحرز مقابل الأهداف ذات المدى الطويل والقصير. وتشمل العناصر الرئيسية لقانون تغير المناخ لعام 2008 ما يلي:

- هدف تخفيف طويل الأجل ينص على خفض انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى الاقتصاد بنسبة 80 في المائة مقارنة بمستوى عام 1990 بحلول عام 2050؛
- ميزانيات الكربون التي تحدد سقوفًا لانبعاثات غازات الدفيئة على مستوى الاقتصاد على فترات زمنية مدة كل منها خمس سنوات، مما يؤدي في النهاية إلى تمهيد الطريق لتحقيق هدف الانبعاثات على المدى الطويل لعام 2050؛
- دورة تخطيط مستمر لمدة خمس سنوات لإجراءات التكيف تبدأ بتقييم مخاطر تغير المناخ، يليها برنامج تكيف وطني؛
- إنشاء اللجنة المعنية بتغير المناخ، وهي هيئة استشارية مستقلة دورها استعراض وتتبع سياسات التخفيف والتكيف لضمان الاتساق مع الهدف طويل الأجل؛
- الإبلاغ الوطني المطلوب بانتظام بشأن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الذي يتضمن تقريرًا سنويًا حول التقدم المحرز بشأن ميزانيات الكربون وتصدره اللجنة المعنية بتغير المناخ، والتقرير لفترة السنتين عن التقدم المحرز في التكيف. وتكون الحكومة ملزمة قانونًا بالرد على تقارير التقدم المحرز هذه.

حقق قانون تغير المناخ لعام 2008 النجاح بالطرق التالية:

- تحسن النقاش السياسي. وأرست عملية الاستعراض المطلوبة التي تضمنت اللجنة المعنية بتغير المناخ روتينًا لتقييم الأهداف ومناقشة التقدم على أساس الأدلة العلمية؛
- تم عقد اجماع المناخ، مع تغير المشهد السياسي والالتزام بسياسات معينة وتقلب التدابير، ضمن القانون ثبات الإجماع على الحاجة للعمل المتعلق بالمناخ؛
- حدث تحول في قطاع الطاقة. وكان القانون دافعًا رئيسيًا لإزالة الكربون من قطاع الطاقة منذ عام 2008 حيث تسعى المملكة المتحدة إلى تلبية ميزانيات الكربون قصيرة الأجل؛
- تعززت السمعة الدولية للمملكة المتحدة. وكان القانون، الذي قلدته الآن دول مختلفة، أحد القوانين الإطارية الأولى للتعامل مع تغير المناخ. وأدى ذلك لأداء المملكة المتحدة دورًا قياديًا مهمًا في التفاوض في اتفاق باريس.

المصدر: http://www.legislation.gov.uk/ukpga/2008/27/contents.

2.3.3 الولايات المؤسسية الحالية

عند النظر في وضع الولايات المؤسسية لنظام الشفافية، من الممكن أن توفر الولايات الحالية أحيانًا الخطوط العريضة لمسارات التعاون الوطنية الناجحة. وتستطيع الولايات الحالية التي تدعم تدفقات البيانات الثابتة أن تساعد في إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين وربما تكون قد أسست بالفعل علاقات وأنظمة تنسيق ذات صلة. ومن الممكن أن يكون تكييف وتوسيع الترتيبات الحالية طريقة لاستخدام الموارد بكفاءة ويمكن أن يساعد في التغلب على الحواجز المؤسسية للتغيير وملكية البيانات. وفيما يلي أمثلة على الولايات المؤسسية الحالية:

- الإبلاغ عن بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، حيث يجمع فريق بالفعل البيانات عن واردات مركبات الكلوروفلوروكربون وصادراتها واستخدامها في المعدات المختلفة، والتي يمكن توسيعها لتشمل الغازات المفلورة حيث تحل محل مركبات الكلوروفلوروكربون في المعدات نفسها؛
- اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود، التي تتطلب الإبلاغ عن سلسلة زمنية لانبعاثات ملوثات الهواء. ويعد جمع بيانات الأنشطة مشابه لما هو مطلوب بالنسبة لمعظم مصادر انبعاثات غازات الدفيئة؛
- الإبلاغ الصناعي من خلال سجل إطلاق ونقل الملوثات، حيث تُبلغ المنشآت الصناعية وبعض أنشطة تربية الماشية عن إطلاقها، بما في ذلك غازات الدفيئة؛
- إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، الذي يشجع على الإبلاغ الوطني، على أساس طوعي؛ ويمكن استخدام الترتيبات ذات الصلة لتحديد الكوارث والحد منها وتتبعها، بما في ذلك الكوارث الطبيعية المتعلقة بالمناخ؛
- الاستعراضات الوطنية الطوعية في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعملية جمع البيانات وقاعدة البيانات الحالية، التي يمكن استخدامها لتتبع مجموعة من المؤشرات، بما في ذلك تلك المتعلقة بهدف التنمية المستدامة 13 (العمل المناخي).

من الممكن أن توفر الولايات التي تدعم تدفقات البيانات هذه نماذج خاصة بكل بلد للإبلاغ عن بيانات التخفيف والتكيف والدعم حول موضوعات الشفافية. ومن الأمثلة على ذلك برنامج الإبلاغ عن غازات الدفيئة في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر دراسة الحالة 4).

دراسة الحالة 4 برنامج الإبلاغ عن غازات الدفيئة في الولايات المتحدة

يعد وضع برنامج الإبلاغ عن غازات الدفيئة في الولايات المتحدة مثالاً على كيفية الاستفادة من السلطات الحالية لسن الإبلاغ الإلزامي عن غازات الدفيئة. وأعطى القسم 114 من قانون الهواء النظيف وكالة حماية البيئة الأمريكية سلطة جمع البيانات عن انبعاثات الهواء. وبموجب قانون المخصصات الموحدة لعام 2008، وجه كونغرس الولايات المتحدة وكالة حماية البيئة باستخدام سلطتها الحالية بموجب قانون الهواء النظيف لوضع قاعدة بشأن الإبلاغ الإلزامي عن انبعاثات غازات الدفيئة. وفي عام 2009، انتهت وكالة حماية البيئة من الإبلاغ الإلزامي لقاعدة الغازات الدفيئة، التي تنص على الإبلاغ على مستوى المنشأة عن ثاني أكسيد الكربون، والميثان وأكسيد النيتروز ومركبات الهيدروفلوروكربون ومركبات الكربون المشبعة بالفلور وسداسي فلوريد الكبريت والغازات المفلورة الأخرى. ويتطلب برنامج الإبلاغ عن غازات الدفيئة (المقنن في القسم 98 من قانون اللوائح الفيدرالية) الإبلاغ عن بيانات غازات الدفيئة والمعلومات الأخرى ذات الصلة من مصادر انبعاثات غازات الدفيئة الكبيرة وموردي الوقود والغاز الصناعي ومواقع حقن ثاني أكسيد الكربون في الولايات المتحدة. ويقدم أكثر من 8000 منشأة ومورد بياناتهم سنويًا.

المصدر: https://www.epa.gov/ghgreporting

3.3.3 العقود الإطارية ومذكرات التفاهم

توفر العقود الإطارية ومذكرات التفاهم اتفاقية تعاقدية أو مكتوبة أخرى بين طرفين أو أكثر للعمل معًا لخدمة الغرض من الترتيبات المؤسسية. وتضمن هذه الاتفاقيات تعاون جميع الأطراف وتقديم أي موارد مالية أو بشرية متفق عليها وتبادل المعلومات بناءً على الشروط المحددة. ومن الممكن أن تكون مفيدة لإنشاء تدفق منتظم وفعال للبيانات وتحليل البيانات أو لوضع نهج متفق عليه للتعاون في البحث والتطوير وإشراك أصحاب المصلحة. ويمكن صياغة هذه الاتفاقيات بين المؤسسات المختلفة لضمان التعاون الفعال. وعند وضع عقد إطاري أو مذكرة تفاهم، يمكن مراعاة الجوانب التالية:

- **الهدف.** هدف الاتفاقية من منظور جميع الأطراف المشاركة؛
- **نطاق التعاون.** يجب تحديد نطاق المشاركة (على سبيل المثال، النتائج المستهدفة والبيانات والمعلومات التي سيتم جمعها ومعالجتها ومشاركتها)؛
- **أشكال التعاون.** "طريقة" الاتفاق التعاوني: أساليب تبادل البيانات والمعلومات أو الأساليب التعاونية وتكرارها وأي قيود مفروضة عليها؛
- **الموارد اللازمة.** إذا كان من المتصور أن الأساليب التعاونية المقترحة ستتطلب موارد، فينبغي أن يبرز الاتفاق كيف يُتوقع من الأطراف المشاركة الوصول إلى هذه الموارد؛
- **التاريخ الفعلي والمدة والانتهاء.** يجب أن تحدد الاتفاقية تاريخ البدء والمدة الأولية ونطاق التعديلات، إن وجدت، وشروط الإنهاء؛

- **مراكز التنسيق.** يجب إدراج مراكز التنسيق الرئيسية (يُفضل أسماء المؤسسات أو ألقاب المناصب على الأسماء الفردية لأجل الاستمرارية). ويجب أن تحدد الاتفاقية أيضًا التوقعات الخاصة بمراكز التنسيق الرئيسية هذه، بما في ذلك أي التزام بالموارد والتواصل وتبادل المعرفة.

دراسة الحالة 5 نموذج مذكرة التفاهم لوكالة حماية البيئة الأمريكية

توفر مجموعة أدوات جرد غازات الدفيئة التابعة لوكالة حماية البيئة الأمريكية نموذجًا يمكن استخدامه بواسطة كيانين يعملان على جرد غازات الدفيئة لإضفاء الطابع الرسمي على أي اتفاقية. وتمثل مذكرة تفاهم اتفاقية رسمية تحدد الترتيبات للأنشطة المشتركة والتعاون وتبادل البيانات والمعلومات بين طرفين أو أكثر. على سبيل المثال، من الممكن أن توثق مذكرة التفاهم ترتيبًا بين وزارة تضع التقديرات الوطنية لغازات الدفيئة ومزود البيانات الرئيسي. ويسهل نموذج مذكرة التفاهم في مجموعة أدوات جرد غازات الدفيئة عملية وضع اتفاقية للأطراف ذات القدرة المحدودة على فعل ذلك. ويحدد النموذج الإجراء الصحيح لإعداد مذكرة تفاهم، وبالتالي فهو أداة مفيدة لضمان الترتيبات المؤسسية الفعالة.

المصدر: https://ledsgp.org/resource/greenhouse-gas-inventory-system/?loclang=en_gb#ghg-toolkit

4.3.3 اتفاقيات اقتسام البيانات

اتفاقية اقتسام البيانات هي شكل محدد من أشكال الاتفاق. وتكون عادة في شكل وثيقة تحدد البيانات المقدمة لنظام الشفافية ومن يقدمها ولمن تُقدم ومتى تُقدم. ومن الناحية المثالية، تضفي اتفاقيات اقتسام البيانات الطابع الرسمي على ترتيب بين مركز التنسيق الوطني، أو المنسق المعين، وأصحاب المصلحة لدى مورد البيانات، مع الخبرة التقنية التي يقدمها فريق الخبراء الوطنيين. ومن الممكن أن تكون اتفاقيات اقتسام البيانات مفيدة لمركز التنسيق الوطني والخبير التقني الذي يستخدم البيانات ومزود البيانات. ويمكن أن تساعد هذه الاتفاقيات في تأمين توفير البيانات على المدى الطويل (انظر دراسة الحالة 6). ومن الممكن أن تساعد هذه الاتفاقيات أيضًا المؤسسات التي تقدم البيانات من خلال الاعتراف رسميًا بقيمة بياناتها، والتي يمكن أن تعزز تخصيص الموارد داخل هذه المؤسسات لتقديم بيانات موثوقة في الوقت المناسب.

توجد العديد من تنسيقات اتفاقيات اقتسام البيانات المحتملة. ويمكن أن تشير اتفاقيات اقتسام البيانات إلى القوانين الوطنية الحالية لتزويد البيانات أو أن تكون ببساطة مواصفة مكتوبة غير رسمية يمكن إعادة النظر فيها بسهولة لأنشطة جمع البيانات. ولدى العديد من البلدان المتقدمة أمثلة مناسبة لاتفاقيات اقتسام البيانات التي تدعم أنظمة جرد غازات الدفيئة الوطنية. ويتضمن المحتوى المحتمل لاتفاقيات اقتسام البيانات ما يلي:

- معلومات أساسية عن احتياجات واختصاصات نظام الشفافية؛
- الإشارة إلى القوانين والاختصاصات والتعاون بين مزود خدمة البيانات وممثلي نظام الشفافية؛
- أهداف الاتفاقية، مع الإشارة إلى مرفق يحدد التفاصيل؛

- أحكام والتزامات السرية؛
- الإجراءات التي تتيح للطرف المتلقي (مستخدم البيانات، مثل مركز التنسيق الوطني أو المنسق المعين) تقديم التعليقات لمزود البيانات بشأن أولويات التحسين المستقبلي لمجموعة البيانات؛
- توقيعات مركز التنسيق الوطني أو ممثل المنسق المعين ومزودالبيانات، إذا كان ذلك مناسبًا؛
- مرفق تقني يحتوي على تفاصيل البيانات التي سيتم تقديمها، بما في ذلك:
  - عنوان فريد لمجموعة البيانات (لتجنب الخلط مع مجموعات البيانات الأخرى)؛
  - علامات السرية؛
  - وصف البيانات، بما في ذلك التنسيق (التنسيق الإلكتروني) والنطاق (السلاسل الزمنية والتفاصيل والتسميات والفئات والمناطق الجغرافية)؛
  - إدارة التوريد أو الخدمة؛
  - المواعيد النهائية لتوريد البيانات؛
  - تفاصيل تدابير ضمان الجودة / مراقبة الجودة التي سيتم تطبيقها على البيانات قبل التوريد؛
  - أوجه عدم اليقين في البيانات.

دراسة الحالة 6 اتفاقيات تقاسم البيانات الألمانية

أنشأت ألمانيا نظام جرد وطني لغازات الدفيئة في عام 2007، مع ترتيبات مؤسسية شاملة. وتعد الميزة الرئيسية لنظام الجر هي اتفاقيات التعاون الصناعي (نوع من اتفاقيات اقتسام البيانات) الموقعة بين اتحادات قطاع الصناعة والشركات الفردية والحكومة الألمانية.

يتم الحصول على غالبية البيانات المستخدمة للإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة (حوالي 80 في المائة) في ألمانيا من بيانات من مكتب الإحصاء الفيدرالي. وتم إضفاء الطابع الرسمي على العلاقة بين مكتب الإحصاء الفيدرالي والوكالة الفيدرالية للبيئة من خلال اتفاقيات اقتسام البيانات. وتضمن اتفاقيات التعاون الصناعي تلقي بيانات كافية بواسطة مكتب الإحصاء الفيدرالي. وتضمن هذه الترتيبات أيضًا أن تتلقى وكالة البيئة الفيدرالية، المسؤولة عن تجميع تقديرات غازات الدفيئة، البيانات المطلوبة في الوقت المحدد وبالتنسيقات المناسبة. وعند الحاجة إلى تدفقات بيانات جديدة، يتم تطبيق اتفاقيات اقتسام بيانات إضافية محددة المصدر وطوعية بين المؤسسات والجهات الفاعلة ذات الصلة. وتحدد اتفاقيات اقتسام البيانات هذه طريقة تقديم البيانات اللازمة إلى وكالة البيئة الفيدرالية.

تأثير اتفاقيات تقاسم البيانات

ضمنت الاتفاقيات بين الحكومة والقطاع الخاص التدفق المنتظم والفعال للبيانات والمعلومات، مما أدى إلى مخرجات بيانات قوية وموثوقة. وهي مثال جيد للتعاون الفعال الذي يمكن أن يحدث بين الهيئات المختلفة. ويساعد نظام تعاوني معتمد على اتفاقيات اقتسام البيانات على تحسين الثقة ويشجع على التواصل المفتوح بين مختلف الجهات الفاعلة ويتسم كذلك بالمرونة من حيث التعديلات والتغييرات المحتملة. وتساعد المشاركة المباشرة للصناعة في عمليات الإبلاغ أيضًا على تقليل الحاجة إلى قدرة إضافية على المستوى الحكومي. ومن الممكن أن يكون تحسين الثقة والشفافية بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي مفيدًا لمجالات أخرى.

المصدر: https://www.transparency-partnership.net/system/files/migrated_document_files/2007ongoingghginventorysystem_germany_en.pdf.

4.3 الموارد البشرية والمالية

تتطلب الترتيبات المؤسسية المستدامة موارد بشرية ومالية مخصصة كافية. ويجب توافر الموارد لإنشاء علاقات تنظيمية جديدة والحفاظ عليها وإنشاء تدفقات البيانات وتكييفها وتوظيف الخبرات والاحتفاظ بها وتطوير وتنفيذ النظم والأدوات وتنفيذ نهج التواصل وإشراك أصحاب المصلحة وتقديم مخرجات جديدة. ويحتاج المسؤولون عن تنفيذ النظم الوطنية إلى تخصيص موارد مناسبة.

يقدم الجدول 3 تقديرًا للاحتياجات من الموارد البشرية المدربة لنظام الشفافية في مجالات التخفيف والتكيف والاستثمار (تمويل ودعم المناخ). ويجب استخدام ذلك فقط كدليل مؤقت، لأن الاحتياجات من الموارد ستختلف باختلاف الظروف الوطنية، بما في ذلك حجم الانبعاثات والاقتصاد وما إلى ذلك. ويعكس المثال المعروض أدناه مدى التعقيد والطلب على جمع المعلومات والإبلاغ. وتمت إضافة 30 في المائة إضافية من وقت مكافئ الدوام الكامل (FTE) (في شكل متدرب إضافي / موظفين مبتدئين) للمساندة وتخطيط تعاقب الموظفين والدعم الاحتياطي في أوقات الانشغال. وتساعد نسبة 30 في المائة هذه على ضمان التعاقب السلس وإنشاء بيئات مواتية يزدهر فيها كبار الخبراء.

الجدول 3 تقدير الاحتياجات الأساسية من الموارد لأنظمة الشفافية المتعلقة بالعمل المناخي للبلدان الصغيرة ومتوسطة الحجم (على سبيل المثال 300,000 – 30 مليون نسمة)

مجال الشفافية	عدد الأشخاص وعبء العمل (% من الوقت)	المورد: مكافئ الدوام الكامل	مكافئ الدوام الكامل بنسبة 30% الإضافي للدعم والتعاقب
مسؤول نظام الشفافية	1 عند 50%	0.5 مكافئ الدوام الكامل	0.2 مكافئ الدوام الكامل
التكيف			
تنسيق القياس والإبلاغ والتحقق للتكيف	1 عند 100%	1 مكافئ الدوام الكامل	0.3 مكافئ الدوام الكامل
بيانات المناخ	3 عند 35%	1 مكافئ الدوام الكامل	0.3 مكافئ الدوام الكامل
الضعف والمخاطر والخسارة والضرر	10 عند 30%	0.3 مكافئ الدوام الكامل	1 مكافئ الدوام الكامل
عمل التكيف[11]	15 عند 20%	0.3 مكافئ الدوام الكامل	1 مكافئ الدوام الكامل
التخفيف			
تنسيق القياس والإبلاغ والتحقق للتخفيف	1 عند 100%	1 مكافئ الدوام الكامل	0.3 مكافئ الدوام الكامل
قائمة جرد غازات الدفيئة[12]	5 عند 50%	2.5 مكافئ الدوام الكامل	1 مكافئ الدوام الكامل
التوقعات	3 عند 50%	1.5 مكافئ الدوام الكامل	0.3 مكافئ الدوام الكامل
العمل المتعلق بالتخفيف	15 عند 20%	0.3 مكافئ الدوام الكامل	1 مكافئ الدوام الكامل
الاستثمار (التمويل المتعلق بالمناخ ودعمه)			
الاستثمار والدعم	1 عند 50%	0.5 مكافئ الدوام الكامل	0.2 مكافئ الدوام الكامل
المجموع	**30–55 من أصحاب المصلحة**	**17 مكافئ الدوام الكامل**	**6 مكافئ الدوام الكامل**

7 قد تحتاج هذه المهمة لأن تكون قابلة للتكيف وتوزيعها وفقًا للاحتياجات لتقييم الإجراءات الجديدة داخل الوزارات التنفيذية أو نيابة عنها. وقد يتم توزيع الوقت على أشخاص إضافيين أو أقل وفقًا لكيفية توزيع الخبرة.

8 يمكن الجمع بين مهام الجرد والتوقعات. ومع ذلك، ستوجد حاجة إلى تخصيص الموارد بالكامل لتنفيذ مهام الجرد والتوقعات. بالإضافة إلى ذلك، ستوجد حاجة لخبراء تقنيين إضافيين على دراية بوضع نموذج سيناريو التوقعات (خاصة لأنظمة الطاقة والزراعة والغابات).

تعتبر التفاصيل الواردة في الجدول 3 إرشادية وتقدم أمثلة ضمن إطار عمل. ويلزم إجراء تقييم أكثر شمولاً بناءً على ظروف كل بلد عند تصميم نظام الشفافية.

قد تحتاج البلدان التي تنتقل من مرحلة الإبلاغ بموجب ترتيبات القياس والإبلاغ والتحقق الحالية إلى إطار الشفافية المعزز إلى زيادة الموارد بسبب الزيادة في نطاق وصرامة الإبلاغ. وبالنسبة لهذه الأنشطة الموسعة، من المفيد تحديد أولويات التوظيف لتحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة. وينبغي أن تركز الجهود الأولية على شغل أدوار الإدارة والتنسيق؛ ويستطيع هؤلاء الموظفون بعد ذلك بناء الفرق. ويجب أن تضم هذه الفرق خبراء ومؤسسات قدمت مدخلات ذات صلة بالموضوعات. وينبغي الإشارة إلى نقص الخبراء في مجال معين باعتباره فجوة.

يجب أن يعمل المنسقون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في كل مجال من المجالات المواضيعية لتحديد المخرجات المحددة والاحتياجات المرتبطة بها. ويتم تضمين دليل تفصيلي غير إلزامي يحدد خطة محتملة لوضع نظام شفافية في الفصل الخامس.

وحيثما أمكن، يجب أن يتضمن الفريق خبراء مبتدئين، على سبيل المثال خبير مبتدئ واحد لكل خبيرين رئيسيين، لدعم الخبراء الرئيسيين في جمع البيانات وتقدير التحديثات في أوقات العمل المزدحمة. ويوفر الخبراء المبتدئون أيضًا التعاقب والدعم ورؤى جديدة في الأساليب ومصادر البيانات والافتراضات.

بالإضافة إلى أدوارهم الأساسية، يجب أن يعمل الخبراء الرئيسيون أيضًا كخبراء دعم في أساليب الاستعراض ومصادر البيانات والافتراضات لخبير رئيسي آخر. ويؤدي ذلك إلى بناء تعاون أوسع بشأن الأساليب ومصادر البيانات والافتراضات والطوارئ بحيث يستطيع خبراء الدعم بسهولة الاستعانة بالخبراء الرئيسيين إذا لزم الأمر. ولا تنبع الخبرة بالضرورة من مؤسسة واحدة. ويمكن أن ينتمي الخبراء إلى مجموعة من المؤسسات طالما تم تحديد الاختصاصات المناسبة وتم تنسيق توزيع العمل.

توجد حاجة إلى الموارد المالية لمجموعة من الأنشطة التي تدعم جمع واستخدام بيانات ومخرجات نظام الشفافية. وفيما يلي أمثلة على الأنشطة التي تتطلب موارد مالية:

- **التعاقد / دفع رواتب الخبراء الحاليين**؛

- **تعيين خبراء جدد.** قد لا تكون الخبرة الموضحة أعلاه متاحة بسهولة داخل المؤسسات الحالية. ومن الممكن أن تدعم الموارد المالية أنشطة التوظيف وتدعم الرواتب أو العقود لسد أي فجوات في الخبرة المتاحة حيث يكون الدعم الخارجي مطلوبًا؛

- **التدريب.** عندما يضطلع الخبراء الحاليون بمسؤوليات جديدة، يجب توجيه الموارد إلى التدريب (انظر القسم 5.4 للمزيد من المعلومات حول هيكلة بناء القدرات والدعم). ومع ذلك، من الجدير بالملاحظة من وجهة نظر توفير الموارد أنه، حيثما أمكن، ينبغي تقديم الدورات التدريبية إلى العديد من الموظفين لبناء قاعدة معرفية أوسع عبر المؤسسة. ويضمن التدريب أن يمتلك الخبراء معرفة كافية بالمنهجيات والأدوات التي تعتبر ضرورية لإعداد المعلومات والإبلاغ بها بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للإبلاغ. ويمكن أن يشمل ذلك تدريبًا تقنيًا محددًا لأنشطة مثل تجميع جرد غازات الدفيئة، وضمان الجودة / مراقبة الجودة، أو قابلية التأثر بتغير المناخ وتقييم الأثر. ويمكن أن يشمل أيضًا التدريب على النظم أو التقنيات الجديدة التي يتم إدخالها كجزء من نظام الشفافية، على سبيل المثال تدريب المنسقين على أي نظم جديدة لتكنولوجيا المعلومات؛

- **تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات والمحفوظات.** يتم توضيح مواصفات النظم والأدوات اللازمة لدعم إطار الشفافية بمزيد من التفصيل أدناه (القسم 5.3). ومع ذلك، من منظور الموارد، من المهم النظر في التكاليف المالية لوضع نظام جديد لتكنولوجيا المعلومات، أو لتعزيز النظم الحالية. ومن الممكن أن يختلف نظام تكنولوجيا المعلومات من حيث التكلفة اعتمادًا على النظام الأساسي المستخدم والمورد، لذا فإن الحصول على عرض أسعار لتطوير نظام من هذا القبيل سيكون مهمًا عند وضع الميزانية للترتيبات المؤسسية الشاملة. ويجب أن يكون النظام مرنًا وأن يستوعب التحسينات المنهجية والتحديثات، إذا لزم الأمر. وإذا كان نهج أكثر قابلية للتكيف باهظ التكلفة، فقد يكون من الأفضل البدء بشكل بسيط والبناء بمرور الوقت. ويجدر أيضًا النظر في الموارد البشرية والوقت الذي يقضيه الخبراء الوطنيون في تعلم استخدام أي نظام تكنولوجيا معلومات جديد. ومن المهم مراعاة الوقت اللازم لاعتماد النظام الجديد، لضمان مشاركة أصحاب المصلحة؛

- **تنفيذ أنشطة إشراك أصحاب المصلحة.** مع تطور إطار الشفافية، من المهم الوصول إلى أصحاب المصلحة للحصول على دعم سياسي عالي المستوى ودعم من الجمهور للحفاظ على استمرار القوة الدافعة. وتعتبر ورش أصحاب المصلحة والمواقع الإلكترونية الخاصة بالمشاركة العامة والرسوم البيانية التي توفر تحديثات بشأن التقدم المحرز في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وأهداف الدعم آليات مشاركة جيدة وتتطلب الاستثمار؛

- **الحصول على البيانات.** تتعامل المؤسسات المختلفة مع توفير البيانات والملكية بشكل مختلف. وفي بعض الحالات، تفرض المؤسسات (العامة والخاصة) رسومًا مقابل بياناتها. ويجب الاتفاق على هذه الترتيبات عند إبرام مذكرة تفاهم أو اتفاقيات اقتسام البيانات (انظر القسم 3.3). على سبيل المثال، في حالة وجود فجوات كبيرة في البيانات، قد توجد حاجة إلى الموارد لتشكيل مسارات جديدة للحصول على البيانات، وإنشاء آليات رصد جديدة. وفي حالة وجود تكلفة مالية مرتبطة بتزويد البيانات، يجب تضمين ذلك في الميزانية الإجمالية.

5.3 النظم والأدوات

تتطلب نظم الشفافية الفعالة مجموعة من النظم والأدوات. وتقدم الأقسام 1.5.3–3.5.3 أدناه أمثلة على النظم والأدوات لتطوير وصيانة نظم الشفافية المستدامة التي ستحسن جودتها وحسن توقيتها وقدرتها على تقديم مخرجات مفيدة.

1.5.3 خطط العمل

تعتبر خطة العمل الواضحة ذات المعالم والنواتج المحددة أداة فعالة لتجميع وتحديث المعلومات حول التخفيف والتكيف والدعم على أساس منتظم. ويجب أن توضح خطة العمل العملية التفصيلية لتوليد جميع المخرجات المطلوبة من نظام الشفافية، على سبيل المثال للبلاغات الوطنية وتقارير التحديث لفترة السنتين وتقارير الشفافية لفترة السنتين أو أي تقارير محددة وطنيًا. وفي الوقت الذي تكون فيه خطة العمل الشاملة لنظام الشفافية مفيدة للرقابة، قد يكون من المفيد لمنسقي القياس والإبلاغ والتحقق وضع خطط عمل أكثر تفصيلاً للمواضيع العامة والمواضيع الفرعية المنفصلة للشفافية؛ على سبيل المثال، خطط العمل الخاصة بتجميع / تحديث الجرد الوطني لغازات الدفيئة وإعداد المعلومات حول إجراءات التخفيف والتقدم المحرز في تحقيق أهداف المساهمة المحددة وطنيًا وإعداد المعلومات حول التكيف والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف. وفي هذه الحالة، ينبغي دمج تجميع المعلومات عن الدعم والاستثمار في جميع خطط العمل. وسيوجد تداخل أو ترابط بين خطط العمل لأن إعداد المعلومات عن إجراءات التخفيف سيعتمد على إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة الوطنية. ويجب أن تكون خطة العمل دورية لتعكس طبيعة دورات الإبلاغ، وحتى يمكن دمج الدروس المستفادة من دورة واحدة في الدورة التالية.

2.5.3 نظام إدارة البيانات وهيكلة البيانات

تتضمن البيانات المرتبطة بموضوعات الشفافية والمواضيع الفرعية العديد من مجموعات البيانات والوثائق والمراجع وقوائم الإجراءات وتدفقات التمويل المتعلق بالمناخ والمعلومات الإدارية المرتبطة، مثل معلومات أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويتضمن نظام إدارة البيانات الفعال هياكل بيانات راسخة وتسميات مناسبة وإجراءات ضمان الجودة / مراقبة الجودة، ويتيح إنتاج المخرجات. ومن الناحية المثالية، يوفر هذا النظام واجهات ملموسة وقابلة للتخصيص لإشراك أصحاب المصلحة في جمع البيانات وتحليلها وإنتاج المخرجات. وسيبدو نظام إدارة البيانات لكل بلد مختلفًا وله أهداف محددة مختلفة، وتستخدم بعض البلدان أدوات قواعد بيانات متطورة متصلة بالإنترنت ومتاحة للمستخدمين لتحميل البيانات والعمل من مواقع بعيدة. ومع ذلك، تعمل العديد من البلدان حاليًا باستخدام مجموعة من جداول البيانات وقواعد البيانات وأدوات البرامج المخصصة. ويتم شرح اثنين من العديد من نظم إدارة البيانات المختلفة ذات الصلة بجمع البيانات المواضيعية وأنشطة التحليل والمخرجات (أي لجرد غازات الدفيئة وتتبع العمل المتعلق بالمناخ) أدناه:

CO_2 قائمة جرد غازات الدفيئة

يعتمد إنتاج الجرد على نطاق من مجموعات البيانات ويستلزم سلسلة حسابات وتجميع وتصنيف البيانات. ويتضمن ذلك مجموعة كبيرة ومتنوعة من مجموعات البيانات والأساليب والافتراضات المرجعية. ومن المفيد التمييز بين مرحلتي الحساب والتجميع لإنتاج قائمة جرد غازات الدفيئة.

فيما يتعلق بحساب انبعاثات غازات الدفيئة، من المهم السماح بالمرونة في النُهج التي يتبعها خبراء تجميع القطاعات الذين سيحتاجون إلى استخدام الأدوات الأكثر ملاءمة للظروف الوطنية. وفي كثير من الحالات، سيحتاج الخبراء إلى الاستعانة بجداول بيانات بسيطة عند بدء تطوير طرق التجميع حيث يسهل الوصول إليها والعمل في مرحلة البحث والتطوير (مع الحاجة إلى إجراء العديد من التغييرات على هياكل البيانات). وعندما تصبح الحسابات أكثر تعقيدًا (على سبيل المثال، استخدام طرق من مستوى أعلى)، تُستخدم في الغالب النماذج المتخصصة أو قواعد البيانات. وبغض النظر عن الطريقة، يتم تطبيق الممارسات الجيدة التالية:[9]

- استخدام التصنيف المعياري والتسميات لتجميع التقديرات (من الممكن أن تستند هذه التسميات إلى تصنيفات خاصة بالبلد أو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أو تصنيفات أخرى معترف بها أو كليهما)؛
- تضمين البيانات الوصفية في كل ملف والاحتفاظ بقائمة رئيسية لملفات الحساب وأنواعها ومؤلفيها وإصداراتها؛
- استخدام اصطلاح قياسي لتسمية الملفات عبر الفئات ودورات قائمة الجرد؛

9 المصدر: مقتبس من هيئة المناخ. 2019. تنقيح عام 2019 للمبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2006 بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. إي كالفو بوينديا وك. تانابي، وأ كرانجك، وآخرون (محررون). جنيف: هيئة المناخ. متاح على https://www.ipcc.ch/report/2019-refinement-to-the-2006-ipcc-guidelines-for-national-greenhouse-gas-inventories/.

- التوثيق في الأدوات مع أدلة تنفيذ إجراءات ضمان الجودة / مراقبة الجودة؛
- الترميز اللوني أو تطبيق التنسيقات المرئية الأخرى للتمييز بين مجالات إدخال البيانات والحسابات وفحوصات ضمان الجودة / مراقبة الجودة والتفسيرات والمخرجات (مفيدة لجداول البيانات)؛
- توثيق مكان مراجعة البيانات أو الطرق التاريخية؛
- توثيق النماذج المعقدة؛
- اتباع تنسيق مخرجات قياسي لجميع البيانات المُبلغ عنها.

فيما يتعلق بجمع بيانات غازات الدفيئة وتجميعها والإبلاغ عنها، بغض النظر عن طريقة الحساب، سواء كانت جداول بيانات منسقة أو نماذج، فسوف يتعين تجميع بيانات قائمة الجرد الناتجة في مجموعة من الجداول القياسية لأغراض التحليل والإبلاغ. ويسمح هذا بتنفيذ ضمان الجودة / مراقبة الجودة الفعال لتحديد الأخطاء والانحرافات، فضلاً عن تسهيل عمليات الاستعراض الدولية. ويوفر *تنقيح عام 2019 للمبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2006 المتعلقة بقوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة* هيكلًا معياريًا مقترحًا لجمع هذه البيانات (انظر الجدول 4).

الجدول 4 المعلومات المقترحة التي سيتم إدراجها في هيكل بيانات معياري لجمع بيانات قائمة جرد غازات الدفيئة

1. العام	2. التسمية الوطنية	3. تسمية الإبلاغ	4. الجغرافيا	5. الغاز	6. نوع المتغير	7. القيمة	8. الوحدات	9. رموز الإيضاح	10. المرجع
2005	محطة توليد الكهرباء – الفحم الصلب	1A1a	وطني	CO_2	الانبعاث السنوي	2000	كيلو طن	–	محطة توليد الكهرباء calcs v2
2006	محطة توليد الكهرباء – الفحم الصلب	1A1a	وطني	CO_2	الانبعاث السنوي	2100	كيلو طن	–	محطة توليد الكهرباء calcs v2
2007	محطة توليد الكهرباء – الفحم الصلب	1A1a	وطني	CO_2	الانبعاث السنوي	2300	كيلو طن	–	محطة توليد الكهرباء calcs v2

1. سنة القيمة في السلسلة الزمنية.

2. إذا كان ذلك مناسبًا، يتم استخدام التسمية على الصعيد الوطني وربطها بالإحصاءات والتعاريف الوطنية و/أو بيانات المصدر، مما يسمح باستخدام التقارير الوطنية في تسمية مألوفة للجهات الفاعلة الوطنية وأصحاب المصلحة.

3. تسمية الإبلاغ (على سبيل المثال فئات هيئة المناخ وأنواع الوقود / الأنشطة).

4. يحدد جزء المنطقة الجغرافية الوطنية الذي يتم تمثيله.

5. الغاز / الملوثات.

6. نوع المتغير (على سبيل المثال الانبعاث / الإزالة، بيانات النشاط، عامل الانبعاث الضمني).

7. القيمة المتغيرة.

8. الوحدات المتغيرة.

9. رمز الإيضاح (إذا كان ذلك مناسبًا).

10. مرجع / وصف التحديثات منذ التجميع السابق، ومرجع لمصدر القيمة (ملف الحساب).

جمع بيانات العمل المتعلق بالمناخ والتتبع والإبلاغ

على غرار إعداد قائمة جرد غازات الدفيئة إلى حد كبير، يتضمن الإبلاغ عن العمل المتعلق بالمناخ جمع مجموعة متنوعة من مجموعات البيانات من مجموعة من أصحاب المصلحة ويتطلب عرض المعلومات بطريقة متماسكة ومتسقة. ومع ذلك، على عكس قائمة جرد غازات الدفيئة، فإن هذا لا ينطوي في الغالب على سلسلة من الحسابات المعقدة؛ وبدلاً من ذلك، ينصب التركيز على جمع قوائم تفصيلية بالمعلومات والأوصاف التي توفر نظرة عامة على إجراءات التخفيف والتكيف والمجالات المتداخلة. ومن الناحية المثالية، ترتبط هذه الإجراءات بالأهداف والمخاطر ونقاط الضعف والفوائد المشتركة ومؤشرات التقدم المحرز والتمويل المتعلق بالمناخ وتدفقات الدعم.

في أنظمة إعداد التقارير الأكثر تقدمًا، ستوجد حسابات تأثير تفصيلية خاصة بالإجراءات الفردية أو مجموعات الإجراءات. وسيتم تجميعها باستخدام أنسب الأدوات، لكن يمكنها أن تستفيد جميعًا من إنشاء التسميات المناسبة واصطلاحات التسمية وتنسيقات المخرجات التفصيلية والموجزة. ويجب أن يتضمن نظام إدارة البيانات المصمم لتتبع المعلومات الموجزة للعمل وآثاره معلومات عن أصحاب المصلحة الرئيسيين والوثائق المرجعية ومجموعات البيانات. وعلى غرار قائمة جرد غازات الدفيئة، قد يتخذ هذا شكل سلسلة جداول بيانات مرتبطة تشكل أساس قاعدة بيانات أساسية أو محفوظات، أو قد تكون قاعدة بيانات أكثر تطورًا عبر الإنترنت. وفي كلتا الحالتين، يجب تخزين البيانات بتنسيق متسق وواضح.

سوف تتحقق فوائد من ربط إجراءات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره بوضوح بالمعلومات المتعلقة بالدعم والاستثمار. لذلك ينبغي أن يُسهل أي نظام إدارة لبيانات يُستخدم لتخزين وتتبع بيانات العمل المناخي توفير المعلومات من الممولين والداعمين، على مستوى المشروع أو البرنامج، إذا كان ذلك متاحًا. ومن الممكن أن توفر إدارة هذه المعلومات على مستوى العمل نهجًا تصاعديًا لفهم دعم المناخ الوطني، الذي غالبًا ما يكون من الصعب الإلمام به. ويجب أن يخزن النظام معلومات تفصيلية عن الممولين والداعمين الرئيسيين ونوع الدعم وقيمته، بالإضافة إلى الارتباط بالمؤسسة المتلقية ومعلومات حول مصادر البيانات. وسيوفر هذا قاعدة أدلة قوية لفهم مشهد الدعم الوطني. وغالبًا ما تتطلب هذه العملية مدخلات من مصادر مختلفة في مؤسسات مختلفة تتفاعل مع مصادر مختلفة للتمويل الأخضر. على سبيل المثال، قد تمتلك هيئة التنسيق للشفافية معلومات عن برامج بناء القدرات والدعم التقني، في حين قد تكون وزارة المالية مسؤولة عن تتبع الأموال الواردة لمشاريع البنية التحتية واسعة النطاق، التي سيكون لها آثار على التكيف مع تغير المناخ والتقدم المحرز في التخفيف منه آثاره. وبالمثل، قد تؤدي البنوك الاستثمارية الخاصة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى من القطاع الخاص دورًا مهمًا في إدارة الاستثمار لمجموعة متنوعة من المشاريع ذات الصلة بتغير المناخ. وسيتطلب الحصول على جميع المعلومات ذات الصلة عن الدعم إشراك أصحاب المصلحة عبر القطاعين العام والخاص في عملية جمع البيانات. ويجب أن تُسهل منصة إدارة البيانات ذلك.

تم تقديم مثال لبعض المعلومات الأساسية المدرجة تحت رصد العمل المتعلق بالمناخ في الجدول 5 (مع خانات للمعلومات المرتبطة بالأهداف والمخاطر ونقاط الضعف، والفوائد المشتركة، ومؤشرات التقدم المحرز، وتمويل المناخ ودعمه). ويمكن استخدام هذا الجدول كمثال لوضع نموذج أساسي لجمع البيانات اللازمة لجداول التقارير المشتركة والتنسيقات الجدولية المشتركة، التي يتم التفاوض عليها حاليًا في إطار الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية. ومن المتوقع استكمال جداول الإبلاغ المشتركة والتنسيقات الجدولية الموحدة للنظر فيها واعتمادها بواسطة مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس في دورته الثالثة).

الجدول 5. رسم توضيحي لنموذج أساسي لجمع بيانات العمل المتعلق بالمناخ

معرف العمل	معرّف فريد للعمل				
العنوان	عنوان واضح ووصفي للعمل				
الهدف	الهدف الأساسي للعمل				
التوصيف	توصيف مفصل للعمل				
نوع العمل	التخفيف / التكيف / مجالات متداخلة	**أولوية التكيف**	منخفض / متوسط / عالي	**أولوية التخفيف**	منخفض / متوسط / عالي
حالة التنفيذ	مقرر / قيد التنفيذ / تم التنفيذ	**تاريخ البدء**	تاريخ البدء أو تاريخ البدء المتوقع للعمل	**تاريخ التنفيذ الكامل**	التاريخ أو التاريخ المتوقع لتنفيذ العمل
فئة القطاع	تغطية الفئات القطاعية و/أو التخفيف و/أو التكيف	**المؤسسة المسؤولة**	المؤسسة المسؤولة عن رصد سير العمل	**صاحب المصلحة الرئيسي**	نقطة (نقاط) الاتصال الرئيسية للعمل
الأنشطة المشمولة	الأنشطة المدرجة أو المستثناة، على سبيل المثال، للتخفيف: الغازات والوقود؛ للتكيف: القطاعات الفرعية / الأنشطة	**سيناريو التخفيف**	مشفوعة بتدابير حالية / مشفوعة بتدابير إضافية	**نوع أداة السياسة**	اقتصادية / مالية / اتفاقيات طوعية / تنظيمية / معلومات / تعليم / بحث / مشروع / تخطيط / غير ذلك
تكاليف العمل المقدرة	تكلفة العمل، بما في ذلك وحدات العملة	**المنطقة الجغرافية المشمولة**	المواقع التي يشملها العمل (المناطق والمدن والرموز البريدية ومرجع الشبكة)	**المنهجيات والافتراضات**	المنهجيات المستخدمة لتقدير الآثار والتكاليف
القيود	أي قيود على استكمال العمل			**نوع القيد**	الموارد المالية / التقنية / البشرية
أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة	أي أهداف تنمية مستدامة يعالجها العمل				
هدف المساهمة المحددة وطنيا ذات الصلة	أي أهداف في المساهمة المحددة وطنيًا يتناولها العمل				
الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة	أي استراتيجيات وطنية يساهم فيها العمل				
التأثيرات الأوسع	التأثيرات الإيجابية أو السلبية للعمل الأوسع نطاقًا خارج نطاق الأهداف المقصودة				
التحديات ذات الصلة	نقاط الضعف أو الخسائر والأضرار التي يعالجها هذا العمل				
المؤشرات ذات الصلة	المؤشرات المرتبطة لتتبع التقدم المحرز مقابل أهداف المشروع أو التخفيف من غازات الدفيئة أو أهداف التكيف أو التأثيرات الأوسع				
النتائج المتوقعة	تقدير النتائج في مراحل مختلفة بناءً على المؤشرات المختارة لتتبع التقدم المحرز				

دعم العمل								
اسم جهة الدعم	**الحالة**	**نوع الأداة**	**نوع التمويل**	**المُستلم**	**المبلغ**	**وحدة التكلفة**	**السنة**	**وصف نشاط الدعم**	**مصدر البيانات**
اسم المنظمة التي تقدم الدعم	لازم / تم التعهد به / ملتزم به / متلقى / مصروف / إغلاق مالي	المالية (المنح المشروطة، القروض الميسرة، رأس المال السهمي، ائتمان الصادرات، المنح، القروض العادية) / بناء القدرات / الدعم التكنولوجي / عام	التعاون الثنائي / التمويل المختلط / التمويل المحلي / التعاون متعدد الأطراف	المؤسسة (المؤسسات) التي تتلقى الدعم	قيمة الدعم	وحدة أو عملة الدعم	السنة التي تم تقديم الدعم أو سيتم تقديمه فيها	نوع الدعم (التخفيف أو التكيف أو المجالات المتداخلة) ، القطاعات المشمولة، نوع التكنولوجيا أو المعدات المنقولة	مصدر (مصادر) المعلومات التي تتعلق بهذا الدعم

3.5.3 إدارة المساعدة عالية الجودة / مراقبة الجودة ومواد التوثيق

يمثل ضمان الجودة / مراقبة الجودة والوثائق المرتبطة عنصرًا ضروريًا لتعزيز الشفافية في الإبلاغ. ويساعد نظام ضمان الجودة / مراقبة الجودة الفعال على بناء الثقة في قاعدة الأدلة بين صانعي القرار والمجتمع الدولي للعمل المتعلق بالمناخ. وفيما يلي الأدوات الرئيسية التي يجب اعتبارها جزءًا من إدارة وتوثيق ضمان الجودة / مراقبة الجودة:

- خطة ضمان الجودة / مراقبة الجودة: تحدد الأدوار والمسؤوليات لأنشطة ضمان الجودة / مراقبة الجودة وتضع خطة عمل لمهام ضمان الجودة / مراقبة الجودة وتسرد أهداف ضمان الجودة / مراقبة الجودة. وترتبط الأهداف التي تعد أهدافًا عالية المستوى لنظام ضمان الجودة / مراقبة الجودة بالأنشطة الملموسة. على سبيل المثال، فإن الهدف الذي يركز على الشفافية هو التأكد من تسمية جميع مصادر المعلومات في نظام الشفافية بشكل واضح. ولضمان الشفافية، يجب أيضًا تضمين متطلبات التوثيق في خطة ضمان الجودة / مراقبة الجودة؛
- سجل ضمان الجودة / مراقبة الجودة: يحتوي على مخزن للأنشطة المنفذة في ضمان الجودة / مراقبة الجودة والتحقق التي يتم تتبعها بواسطة منسق ضمان الجودة / مراقبة الجودة. ويضمن منسق ضمان الجودة / مراقبة الجودة إجراء جميع عمليات التحقق الصحيحة على البيانات. ويجب أن يتماشى هذا الفحص مع الأهداف المدرجة في خطة ضمان الجودة / مراقبة الجودة؛
- خطة التحسين: تشمل جميع التحسينات المحتملة والمخططة والمنفذة لنظام الشفافية. ويجب على منسقي القياس والإبلاغ والتحقق جمع خطة التحسين واستعراضها بشكل دوري وإعادة ترتيب أولوياتها. ويمكن أن يساعد هذا الاستعراض في توجيه الجهود التدريجية المستقبلية لتحسين نظام الشفافية الوطني بطريقة فعالة. ويقدم الجدول 6 نموذجًا مقترحًا للمعلومات التي سيتم تضمينها في خطة التحسين.

الجدول 6. نموذج توضيحي للمعلومات التي سيتم تضمينها في خطة التحسين

1. التصنيف	2. الاسم	3. التوصيف	4. الأصل	5. الحالة	6. الأولوية	7. المالك
التخفيف: قائمة جرد غازات الدفيئة: رصيد الطاقة: ضمان الجودة / مراقبة الجودة	التحقق من رصيد الطاقة	تحسين التحقق من رصيد الطاقة لاتساق السلسلة الزمنية والمقارنة مع التقارير الصناعية الكبيرة عن استهلاك الطاقة المرتبط بتداول الانبعاثات	التقييم والاستعراض الدوليان / التشاور والتحليل الدوليان: استعراض الخبراء التقني / التحليل التقني	قيد التنفيذ	عالية	وزارة الطاقة
التخفيف: قائمة جرد غازات الدفيئة: الغازات المعالجة بالفلور: الدقة	تقديرات المستوى 2 للغاز المعالج بالفلور	الانتقال إلى تقديرات المستوى 2 لعام 2006 لهيئة المناخ لانبعاثات الغازات المعالجة بالفلور	التشاور مع أصحاب المصلحة 2018	قيد التنفيذ	عالية	وزارة الداخلية
التكيف: تقييم الضعف: قطاع الزراعة: الثروة الحيوانية	تقييم ضعف الثروة الحيوانية في قطاع الزراعة	إجراء أول تحليل لنقاط الضعف والمخاطر التي تتعرض لها الثروة الحيوانية باستخدام أحدث سيناريوهات تأثير المناخ (2019)	الاستشارة بشأن خطة التكيف الوطنية	قيد التنفيذ	عالية	وزارة الزراعة

1. تصنيف التحسين. من الممكن أن يشمل ذلك القطاع أو الفئات، ونوع نشاط التحسين (على سبيل المثال تحسين عمليات ضمان الجودة / مراقبة الجودة وتحليلات حالات عدم اليقين المحسنة وتحسين البيانات وتوظيف الخبرات).

2. اسم فريد قصير.

3. وصف التحسين بما في ذلك معلومات عن الأطر الزمنية وتقنيات التطوير.

4. أصل التحسين المقترح (على سبيل المثال توصية أو اقتراح خبير أو عملية استعراض دولية).

5. حالة التحسين (على سبيل المثال مقترح، معروض، مخطط ، قيد التنفيذ، مُنفذ).

6. أولوية التحسين.

7. المالك هو الشخص أو الكيان المسؤول عن تنفيذ التحسين.

الفصل الرابع
ضمان استدامة الترتيبات المؤسسية

يتعين على البلدان تقديم مخرجات موثوقة متعلقة بالمناخ بصورة منتظمة. وتحتاج إلى بناء المعرفة والفهم والاحتفاظ بها لأغراض صنع القرار والإبلاغ بشأن العمل المتعلق بالمناخ والدعم. ويتطلب هذا دعمًا عالي المستوى وإشراك القطاعات والوزارات التنفيذية واختصاصات واضحة للمشاركة طويلة الأجل وحوافز للخبراء لتطوير معارفهم ومهاراتهم والدعم والخبرة الخارجيين.

©unsplash/American Public Power Association

يجب أن تضمن الترتيبات المؤسسية استمرارية الخدمة والتحسين المستمر داخل نظام الشفافية. ويعتبر هذا مهمًا للغاية لضمان احتفاظ بلد ما بالمعرفة والفهم اللازمين لاتخاذ القرارات بشأن العمل المتعلق بالمناخ وإنتاج التقارير الوطنية على أساس منتظم. ويجب أن تتوافق الترتيبات المؤسسية مع العمل على إعداد المساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية واستراتيجيات التنمية الوطنية، وكذلك مع العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يكون التركيز على قاعدة أدلة تتحسن باستمرار وتتسق من حيث البيانات المتاحة للوصول والموثوقة وتلك التي تتضمن فرقًا مستدامة من الخبراء الوطنيين. ومن الواضح أن كل هذا يتطلب الاستثمار. وسينتج عن نظام شفافية مستقر تحديثات منتظمة وموثوقة للبيانات للاستخدام من قبل أصحاب المصلحة وصناع القرار.

تشمل التدابير والعمليات التي يمكن وضعها لضمان استمرارية الموظفين وتحسين ممارسات جمع البيانات وإدارة البيانات (1) تأمين الدعم والتمويل على مستوى عالٍ مع مواءمة الهدف العام والأهداف والأولويات المستهدفة لإطار الشفافية مع الأولويات الوطنية السائدة؛ (2) صياغة اختصاصات فعالة للأفراد والمؤسسات المشاركة في نظام الشفافية؛ (3) تشجيع التدرج الوظيفي للخبراء وتقديم الدعم التنظيمي؛ (4) الاستعانة بمستشارين خارجيين لبناء القدرات الوطنية بطريقة بناءة. ويوضح الشكل 3 المكونات الرئيسية للترتيبات المؤسسية المستدامة وطويلة الأجل. ونناقش أدناه التفاصيل حول هذه العناصر.

الشكل 3 العناصر الرئيسية لاستدامة الترتيبات المؤسسية

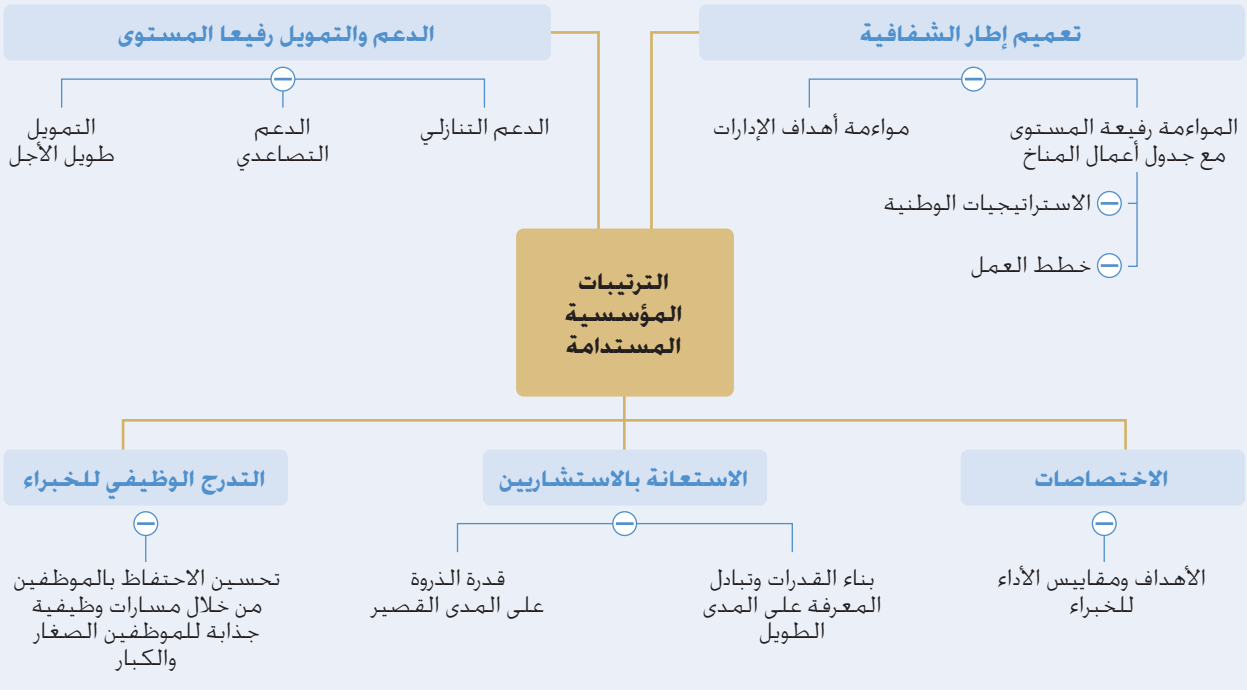

1.4 الدعم والتمويل رفيع المستوى

يتطلب تطوير نظام شفافية ناجح على المدى الطويل، موارد مالية وبشرية وتكنولوجية. ومن الممكن أن يضمن الدعم رفيع المستوى من الوزراء وصناع القرار تعبئة التمويل لموظفي النظام والبنية التحتية. وللحصول على هذا الدعم، من المهم فهم قيمة الترتيبات المؤسسية القوية بوضوح وتعزيزها من خلال مجموعة متنوعة من القنوات.

يجب بناء الدعم رفيع المستوى من خلال المشاركة الفعالة للهيئات الإدارية من خلال، المجالس الوطنية على سبيل المثال وغيرها من منتديات إشراك أصحاب المصلحة في صنع القرار على الصعيد الوطني. وسيساعد تعزيز الوعي العام من خلال الحملات والتصوير المرئي للبيانات والأدوات الأخرى في رفع مستوى العمل على تطوير نظام الشفافية. وستكسب مشاركة أصحاب المصلحة دعم الجمهور، الذي سيضغط بدوره على النظام السياسي للاستجابة لاحتياجات نظام الشفافية وحشد الدعم اللازم.

من الممكن أن يدعم التمويل من مجموعة من الأنشطة والمشاريع نظام الشفافية. ومع وجود الدعم رفيع المستوى، يجب على منسقي القياس والإبلاغ والتحقق تحديد فرص التمويل الداخلية والخارجية للاحتفاظ بفريق الخبراء الوطنيين وتنميته ولجمع البيانات وتجميعها. ومن الممكن أن تشمل أنشطة جمع التبرعات الضغط للحصول على الموارد الداخلية وفحص أفق مصادر التمويل الخارجية، المحلية والدولية. وفيما يلي أمثلة على السبل الممكنة لتوفير الموارد لتطوير الترتيبات المؤسسية:

- **المشاريع الوطنية.** يوفر تمويل أنشطة جمع البيانات الوطنية وتحليلها فرصًا لفريق المشروع لتبسيط عمليات جمع البيانات وإقامة علاقات حيوية مع مزودي البيانات الذين يدعمون تدفق بيانات العمل المتعلق بالمناخ؛
- **الإبلاغ بموجب الاتفاقية.**[10] يتوافر التمويل لدعم البلدان النامية في إعداد تقاريرها الوطنية وتقارير التحديث لفترة السنتين وتقارير الشفافية لفترة السنتين. وتتجاوز فوائد هذا العمل مخرجات التقرير النهائي نفسه. ومن الممكن أن تكون عملية صياغة التقارير، مع تركيز على بناء القدرات وتطوير نظام الشفافية، بمثابة تمرين تدريبي فعال لمجمعي قائمة الجرد وخبراء العمل المتعلق بالمناخ، وبناء القدرات تدريجيًا على مدى عدة دورات إبلاغ. وبهذه الطريقة، يوفر التمويل من هذا النوع تدفقًا ثابتًا للموارد لتنمية فريق من الخبراء الوطنيين يعتمد بشكل أقل تدريجيًا على الاستشاريين الخارجيين؛
- **المشاريع الدولية.** يمكن الاستفادة من أموال مساعدات التنمية والعمل المتعلق بالمناخ لوضع ترتيبات مؤسسية قوية، خاصة إذا كانت توفر تدفقًا ثابتًا للتمويل على مدى فترة زمنية طويلة. وفيما يلي بعض الأمثلة على الأموال المتاحة:
  - مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لمرفق البيئة العالمية؛[11]
  - مبادرة شراكة أصحاب المصلحة المتعددين لشفافية العمل المتعلق بالمناخ؛[12]
  - حزمة تعزيز العمل من أجل المناخ الخاصة بشراكة المساهمة المحددة وطنيًا؛[13]
  - فرص الدعم الثنائية ومتعددة الأطراف الأخرى؛

10 https://unfccc.int/process-and-meetings/transparency-and-reporting/support-for-developing-countries/guidelines-and-manuals-for-the-preparation-of-non-annex-i-national-reports-and-international.

11 https://www.thegef.org/topics/capacity-building-initiative-transparency-cbit.

12 https://climateactiontransparency.org/.

13 https://ndcpartnership.org/caep.

- **حشد الوزارات لتوفير الموارد لنظام الشفافية.** سيعتمد نظام الشفافية على الأفراد من عدة وزارات حكومية. ويؤدي منسقو النظام دورًا مهمًا في التعامل مع الوزارة المضيفة بالإضافة إلى المؤسسات المهتمة الأخرى. ويجب تعزيز قيمة نظام الشفافية عبر الحكومة، مما قد يؤدي إلى تمويل التحسينات على جمع البيانات والعمليات الأخرى لقطاع أو نشاط معين (مثل تحسين جمع بيانات النقل البري).

2.4 التعميم في استراتيجيات التنمية الوطنية

يجب ربط نظام الشفافية بالتحليل الحكومي الأوسع نطاقًا وصنع القرار بشأن استراتيجيات التنمية الوطنية. وينبغي أن يُدخل المعلومات الحيوية في عمليات صنع القرار ويستفيد من تدفق موثوق للبيانات حول التقدم المحرز في استراتيجيات التنمية الوطنية وأن يعكس الطموح المتغير. ويمكن دعم عملية التعميم هذه على مستوى عالٍ من خلال تطوير القوانين المتعلقة بالمناخ (انظر القسم 3.3)، وهي عملية تشجع أصحاب المصلحة على إدراج التنمية منخفضة الانبعاثات والقدرة على التكيف مع المناخ في استراتيجياتهم الوطنية. وتقدم دراسة الحالة 7 مثالاً من إسواتيني لعملية تعميم تنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا والأنشطة المتعلقة بالشفافية في التخطيط وسياسات التنمية الحكومية.

دراسة الحالة 7 تعميم تنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا في إسواتيني

أدرجت إسواتيني استعراض وتحديث استراتيجيتها الوطنية بشأن تغير المناخ وخطة عملها كعمل رئيسي في مخطط مشروعها في إطار مبادرة بناء القدرات من أجل الشفافية لضمان تعميم تنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا. ووُضعت الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية بشأن تغير المناخ قبل المساهمة المحددة وطنيًا، وبالتالي لا تأخذ في الاعتبار جميع القضايا المدرجة في المساهمة المحددة وطنيًا. وتم التخطيط لتحديث وثيقة الاستراتيجية لتشمل الأهداف القطاعية متوسطة وطويلة الأجل والمراحل الرئيسية والأدوار والمسؤوليات التي ستربط في نهاية المطاف التخطيط الحكومي الحالي وسياسات التنمية بالإجراءات المتعلقة بالمساهمة المحددة وطنيًا. وستنظر عملية التعميم هذه أيضًا في الاستراتيجيات والأهداف الخاصة بكل قسم وتتطلع إلى مواءمتها مع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيًا لتشجيع النظر اليومي في بيانات وأهداف نظام الشفافية.

سيتم تحديد الوزارات والوكالات والمكاتب ذات الصلة التي قد يتأثر صنع القرار فيها ببيانات تغير المناخ وأهداف المساهمة المحددة وطنيًا وتدريبها على تبادل المعلومات وتفسير البيانات والتواصل لضمان استمرار مشاركتها في نظام الشفافية. ولضمان تتبع التقدم المحرز الملموس، تم اقتراح تطوير نظام رصد وتقييم للاستراتيجية الوطنية وخطة عمل تغير المناخ. ووُضعت هذه الإجراءات الملموسة لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالشفافية بما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

المصدر: https://www.cbitplatform.org/projects/capacity-building-enhanced-transparency-climate-change-monitoring-reporting-and.

3.4 الاختصاصات

يؤدي تحديد اختصاصات واضحة للأفراد والمنظمات المشاركة في نظام الشفافية إلى تحسين المشاركة والملكية. وبينما يحدد الإطار القانوني التوقعات بشأن توفير البيانات وتبادل المعرفة، يمكن أن تحدد الاختصاصات أهدافًا ملموسة ومقاييس أداء للخبراء والمؤسسات للامتثال لها. وفيما يلي أمثلة على العناصر التي يمكن تضمينها في الاختصاصات:

- الهدف من المشاركة؛
- المهام والمسؤوليات المحددة؛
- النتائج والمخرجات الرئيسية (ومقاييس الأداء ذات الصلة)؛
- فترة الالتزام المتوقعة؛
- أسماء وتفاصيل الاتصال للأفراد / الأدوار الرئيسية.

4.4 التدرج الوظيفي

تعتبر حركة الخبراء الرئيسيين والموظفين الآخرين أمرًا حتميًا ومنتشرًا بالفعل في كل من القطاعين العام والخاص. ويعتمد الاحتفاظ بصغار وكبار الموظفين على حد سواء على المسارات الوظيفية الجذابة وفرص التقدم. ويعد تطوير هذه السبل بحيث تتوافق مع الاحتفاظ بالمعرفة والمهارات خطوة مهمة في تقليل تأثير حركة الموظفين.

يجب أن تكون كل مؤسسة معنية بإطار الشفافية مسؤولة عن تعاقب الخبراء لديها وعن ضمان ألا تؤدي حركة الموظفين إلى إضعاف الترتيبات المؤسسية التي تم وضعها. ويكون دور صغار الموظفين مهمًا في هذا الصدد؛ ولا يقدمون الدعم للخبراء الرئيسيين فحسب، بل هم أيضًا الخلفاء الطبيعيون عندما يتم ترقية كبار الخبراء أو يجدون فرصًا أخرى أو يتقاعدون. ولا تعتبر الاستراتيجيات التي تزود صغار الموظفين بمسارات وفرص وظيفية جذابة قابلة للتطبيق دائمًا نظرًا للهيكل التنظيمي والقيود المفروضة على القدرات، لكن بعض الأمثلة كما يلي:

- **الاستثمار في التطوير والتدريب.** يبني توفير الفرص للموظفين لحضور الدورات التدريبية وتعلم مهارات جديدة القاعدة المعرفية للفريق ويزيد من قيمة الأفراد داخل الفريق؛
- **تعزيز الملكية والمسؤولية.** يمكن من خلال تمكين الموظفين من تطوير ومشاركة أفكارهم واتخاذ القرارات أن يمنحهم إحساسًا بالملكية في أدوارهم ويشجع استثمارهم في النتائج. ويربط إعطاء الأفراد مسؤولية المخرجات، على سبيل المثال، تجميع قائمة جرد غازات الدفيئة لقطاع النفايات وإدارة البيانات لنظام الشفافية، نجاح نظام الشفافية في تنمية الأفراد؛

- **المكافأة بالملكية والمسؤولية.** تعتبر مكافأة الموظفين، من خلال، تغيير المسمى الوظيفي وزيادة الرواتب والمكافآت، على سبيل المثال، عندما يتولون مسؤولية أخرى، أمرًا مهمًا لضمان عدم اعتبار هذه المسؤولية الإضافية عبئًا إضافيًا غير ضروري؛
- **دعم برامج "تدريب المدربين".** يوسع تشجيع تبادل المهارات والتدريب الداخلي بينما ينمي الموظفون مهارات جديدة ويكتسبون المعرفة قاعدة المعرفة لدى الفريق ويحقق تدفقًا مستمرًا للموظفين المدربين جيدًا ويتيح للمزيد من الموظفين الصغار الشعور بالتقدير.

5.4 الاستعانة بالاستشاريين

من الممكن أن يكون الاستشاري أي منظمة أو فرد خارج الترتيبات المؤسسية الحالية المطلوبة لبناء القدرات في نظام الشفافية. ويستطيع الاستشاريون أداء عدد من الأدوار، بما في ذلك العثور على أصحاب المصلحة وإشراكهم وتدريبهم؛ وتصميم النماذج والأدوات وتكييفها وإنشائها؛ وجمع البيانات وتحليلها؛ وتجميع التقديرات؛ وتحسين الأساليب وإنتاج التقارير والمؤشرات والنتائج. ويمكن التعاقد معهم على المدى الطويل لتقديم الدعم في إنتاج مخرجات منتظمة، أو التعاقد معهم على أساس مرن، لتوفير القدر المطلوب خلال أوقات الذروة قصيرة الأجل.

من الممكن أن تؤدي الاستعانة بالاستشاريين بطريقة بناءة إلى دعم البناء التدريجي للقدرات الوطنية على أن يكون الهدف نهائي أن يصبح الخبراء الوطنيون أو الفريق مستقلين عن الدعم الخارجي.

يمكن تشجيع الممارسات الجيدة في سلوك الاستشاري من خلال الاختصاصات الموثقة جيدًا أو العقود التي تحدد قصد فريق الخبراء الوطني للاحتفاظ بالأدوات والبيانات والمعرفة بعد انتهاء عمل الاستشاري. وتشمل أمثلة الممارسات الجيدة أن يؤدي الاستشاري ما يلي:

- يتبادل المعرفة بشكل جيد من خلال استخدام الأدوات والنماذج والنظم الحالية وتنفيذها؛
- يبسط ويُحسن كفاءة عمل الخبراء الوطنيين؛
- يعمل بشكل وثيق مع فريق يتطور تدريجيًا من صغار وكبار الخبراء؛
- يدفع الخبراء الوطنيين أو فريق الخبراء لتنفيذ المزيد من أنشطة الشفافية، لكن يظل متاحًا كداعم للعمليات المعقدة أو لتعزيز القدرات المحدودة خلال فترات الانشغال؛
- يُسلّم جميع المواد اللازمة للنظم لكي تعمل بشكل جيد بدونه.

يوضح الشكل 4 كيف يمكن أن يتقدم نقل المعرفة من الاستشاريين الخارجيين إلى فرق الخبراء الوطنيين على مدار عدة سنوات من المشاركة. ويركز النهج الموضح على بناء القدرات على المدى الطويل، مما يؤدي تدريجيًا إلى استقلال مستقر للفريق عن الاستشاريين بعد فترة من العمل معًا. ويتناقض هذا النهج مع نهج تفاعلي مشترك قصير الأجل حيث يتم التعاقد مع الاستشاريين لتلبية حاجة فورية وإنتاج مخرجات ولا يُؤخذ في الاعتبار تطوير الخبرة أو القدرات الوطنية على المدى الطويل.

الشكل 4 الاستعانة بالاستشاريين لبناء القدرات وتطوير الترتيبات المؤسسية

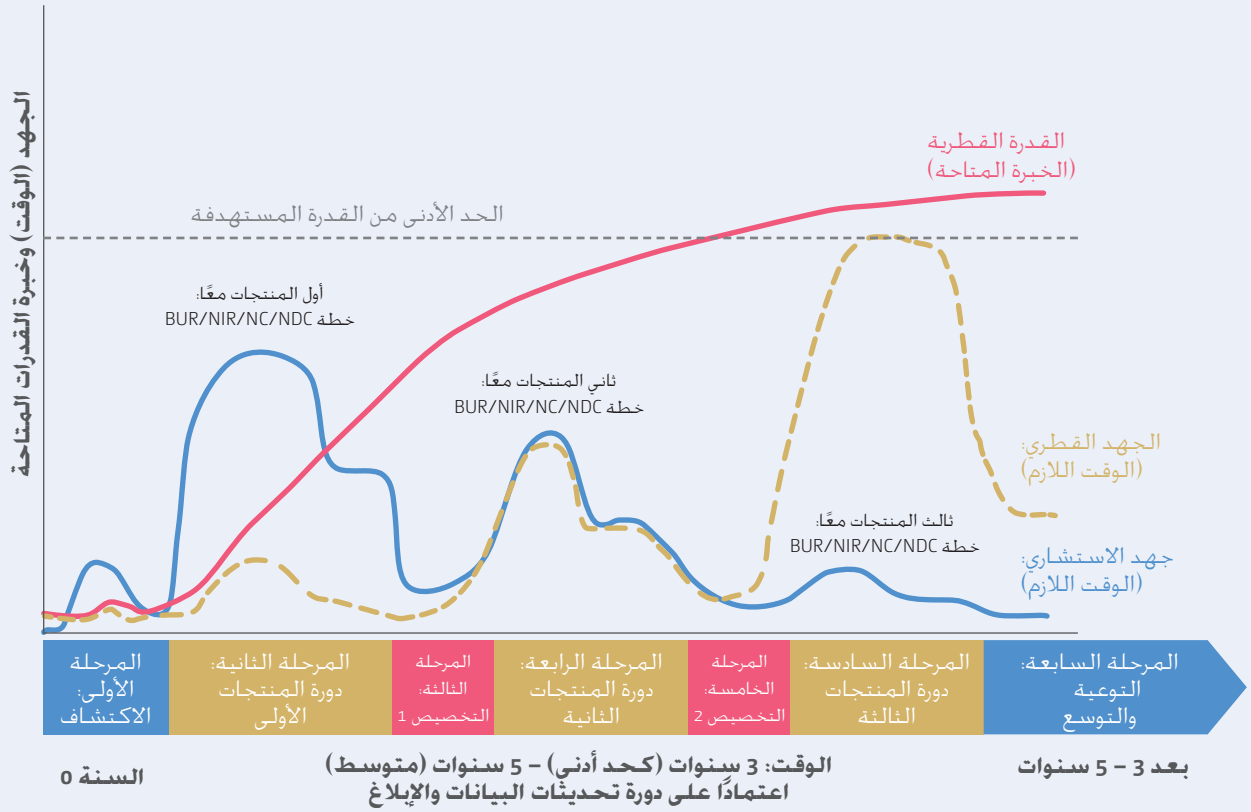

توضح دراسة الحالة 8 نهج أيسلندا لتطوير خبرتها الداخلية في جرد غازات الدفيئة وعمل الشفافية الذي يركز على البناء التدريجي للقدرات على مدار عدة سنوات بهدف الاستقلال عن الدعم الخارجي.

©unsplash/zeshalyn capindo

دراسة الحالة 8 نهج أيسلندا لبناء القدرات الداخلية من خلال الدعم الخارجي

عملت أيسلندا مع فريق من الاستشاريين الخارجيين على مدى أربع سنوات لبناء قدرات فريقها الصغير من الخبراء الوطنيين تدريجيًا في انبعاثات غازات الدفيئة وتجميع قائمة جرد جودة الهواء وتطوير نظام القياس والإبلاغ والتحقق. وركز الدعم الخارجي على دورة تجميع قائمة الجرد، بما في ذلك إنتاج واستعراض المخرجات. وكان العامل الرئيسي للنجاح هو الطبيعة التدريجية للعمل مع الاستشاريين. وركز التدريب على إحراز تقدم مطرد من خلال تجميع قوائم الجرد لقطاعات محددة (الزراعة والنفايات في البداية) وبناء القدرات المؤسسية لتقليل الاعتماد في المستقبل على الاستشاريين. ومع نمو الخبرة والمهارات التقنية لخبراء أيسلندا، تطور دور الاستشاريين إلى استعراض مخرجات الجرد وتطوير نتائج أكثر تقدمًا، مثل تقييم عدم اليقين وتحليل الفئات الرئيسية.

أثناء تنفيذ ممارسة بناء القدرات هذه، تلقت أيسلندا الدعم لتطوير إطارها الأوسع للقياس والإبلاغ والتحقق ونظام إدارة البيانات؛ وقاد هذا التطور منسق وطني معين للقياس والإبلاغ والتحقق. ويربط تركيز هذا الدعم على دورة الإبلاغ المخرجات الملموسة بأهداف التدريب وبناء القدرات، مما يمنح الخبراء الوطنيين الفرصة لاختبار معرفتهم وتحمل المزيد من المسؤولية على مر السنين.

كانت نتيجة هذه العملية تطوير فريق كفء وواثق من الخبراء الوطنيين القادرين على الاستجابة لمتطلبات الإبلاغ الدولية بمساهمة محدودة من الاستشاريين الخارجيين. ومن خلال تركيز قوي على بناء القدرات الداخلية والاحتفاظ بالذاكرة المؤسسية لبناء القدرة على التكيف ضد دوران الموظفين، تمكنت أيسلندا من كسر حلقة الاعتماد على الاستشاريين الخارجيين. وقد أدى ذلك إلى تحسين وصول فريق الجرد الأيسلندي إلى قاعدة أدلة أدلة غازات الدفيئة وجودة الهواء وفهمها.

المصدر: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Iceland_NC7_BR3_2018_Final_I.pdf.

© unsplash/Serey Morm

الفصل الخامس
دليل تفصيلي لوضع الترتيبات المؤسسية وتكييفها

تشمل خطوات وضع ترتيبات مؤسسية مستدامة توضيح نطاقها، وتحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم، وتطوير النظم والأدوات، وإجراء استعراض بهدف إجراء التحسينات.

©unsplash/Kieran Wood

إدراكًا للحاجة إلى الإبلاغ التفصيلي المنتظم والعمل الطموح بشكل متزايد المتعلق بالمناخ بموجب اتفاق باريس، يوفر هذا الفصل دليلاً تفصيليًا لوضع وتعزيز الترتيبات المؤسسية المستدامة لنظام الشفافية. ولن تنطبق جميع العناصر على جميع البلدان. وتكون البلدان المختلفة في مراحل مختلفة من التطوير وكذلك الانتقال إلى إطار الشفافية المعزز بموجب اتفاق باريس. وتمتلك جميع البلدان نظمًا خاصة بها لجمع وإنتاج البيانات.

حيثما أمكن، ينبغي تطوير وتعزيز الترتيبات المؤسسية بالتوازي مع إعداد أو تحديث استراتيجيات تغير المناخ (بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيًا) والتقارير الوطنية (مثل البلاغات الوطنية وتقارير التحديث لفترة السنتين وتقارير الشفافية لفترة السنتين). وسيؤدي فعل ذلك إلى ضمان تطوير الترتيبات المؤسسية في سياق الحاجة إلى إنتاج مخرجات رئيسية وتمكين أصحاب المصلحة من المشاركة والتركيز على إنتاج تلك المخرجات.

يتم تجميع خطوات وضع الترتيبات المؤسسية لنظام الشفافية تحت أربع مراحل، على النحو التالي.

المرحلة 1: تحديد النطاق

الخطوة الأولى: توضيح النطاق والأهداف

- تحديد النطاق المواضيعي للترتيبات المؤسسية لنظام الشفافية (على سبيل المثال، ما إذا كان سيتضمن التخفيف و/أو التكيف و/أو الدعم)؛
- تحديد وصياغة قائمة بأهداف ونتائج نظام الشفافية (انظر القسم 1.3) للمساعدة في وضع الحدود ومتطلبات الخبراء والبيانات للترتيبات المؤسسية؛

الخطوة الثانية: تشكيل صورة لعناصر النظام الوطني الحالية

- استعراض أي أنشطة لجمع البيانات والإبلاغ (ضمن النطاق المحدد في الخطوة الأولى) حتى الآن للتقارير والاستراتيجيات الوطنية و/أو الدولية (مثل البلاغات الوطنية وتقارير التحديث لفترة السنتين وتقارير الشفافية لفترة السنتين والمساهمات المحددة وطنيًا وخطط التكيف الوطنية واستراتيجيات المناخ)؛
- تحديد الخبراء ومجموعات البيانات المتاحة أو المستخدمة بالفعل لهذه الأنشطة، و؛
- تحديد وتصنيف العناصر ذات الصلة من المؤسسات والخبراء وموردي البيانات والنظم وأصحاب المصلحة؛
- تحديد الثغرات عند الافتقار إلى المستندات و/أو عدم توافر الخبراء؛
- تحديد المواضع التي تفتقر فيها الوثائق الموجودة إلى تفاصيل كافية لتغطية النطاق المواضيعي للترتيبات المؤسسية وأهدافها ومخرجاتها، على النحو المحدد في الخطوة الأولى؛
- المشاركة مع صانعي القرار واستكشاف احتياجاتهم من البيانات لدعم تحليل وتتبع التكيف مع المناخ و/أو إجراءات التخفيف؛

المرحلة 2: تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين والولايات المؤسسية (انظر القسم 2.3 للحصول على تفاصيل حول كيفية تحديد مراكز التنسيق الوطنية والمنسقين الوطنيين)

الخطوة الثالثة: البحث عن بطل

- تحديد وتطوير الكفاءة في مركز التنسيق الوطني لبدء فهم احتياجات الإبلاغ والمشاركة مع أصحاب المصلحة. ويمكن اتخاذ هذه الخطوة من خلال توفير الدعم الخارجي لتوجيه مركز التنسيق الوطني وتوفير قدرة الخبراء المؤقتة؛

الخطوة الرابعة: إنشاء تنسيق رفيع المستوى

- تحديد وتطوير منتدى وطني رفيع المستوى يستطيع نظام الشفافية الإبلاغ إليه وتزويد صناع القرار بالمعلومات بشأن التقدم المحرز والطموح، مثل هيئات التنسيق واللجان التوجيهية؛
- وضع اختصاصات لهيئات التنسيق والتوجيه لضمان تزويدها بالمعلومات بشكل صحيح من خلال نظام الشفافية والمساهمة في تحسينه باستخدام الموارد و/أو البيانات؛

الخطوة الخامسة: تعيين الترتيبات المقترحة

- إنشاء هيكل تنظيمي شامل لنظام الشفافية، يركز على المؤسسات الرئيسية وأدوارها ومسؤولياتها داخله. يمكن استخدام هذا المخطط التنظيمي في المراحل المبكرة من المشاركة مع المؤسسات لتوضيح نطاق ولاية الترتيبات المؤسسية داخل نظام الشفافية (انظر الشكل 2)؛
- تحديد تفاصيل أهداف ونتائج نظام الشفافية، مع إبراز المنظمات التي قد تشارك وتحديد ما يلي:
  - وحدات التنسيق التقني وفرق العمل التقنية أو الموظفين التقنيين الذين سيضطلعون بتجميع البيانات وإدارتها؛
  - مزودي البيانات الرئيسيين (على سبيل المثال للإحصاءات الوطنية بشأن الطاقة والنقل والزراعة والحراجة والمياه والنفايات والمناخ، فضلاً عن التوقعات الاقتصادية وتوقعات سيناريو تغير المناخ)؛
  - فريق الخبراء الوطنيين اللازم لتجميع المعلومات والإبلاغ عنها؛
  - المؤسسات التي ستنفذ الإجراءات وبالتالي تستفيد من التوفير المنتظم للمعلومات من نظام الشفافية؛

المرحلة 3: الثالثة:تطوير النظم والعمليات والاتفاقيات للحفاظ على تدفقات البيانات

الخطوة السادسة: وضع خطة تنفيذ

- المشاركة مع أصحاب المصلحة، وشرح ولاية نظام الشفافية، والتشاور معهم بشأن الهيكل التنظيمي والأدوار والمسؤوليات بداخله، وكذلك بشأن الثغرات في البيانات والخبرة ووضع خطة لوضع الترتيبات المؤسسية موضع التنفيذ؛
- يجب أن تتضمن خطة التنفيذ وضع الترتيبات القانونية، ربما القوانين المتعلقة بالمناخ؛ وتعيين وتدريب الخبراء؛ وتطوير نظم البيانات.
- من المفيد أن تضع في الاعتبار، عند المناقشة مع أصحاب المصلحة، الأنشطة العملية، بما في ذلك جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها وإعداد التقارير. والإشارة بوضوح إلى المسؤول عما سيساعد أصحاب المصلحة على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم وآثار الموارد المترتبة على العمل؛

الخطوة السابعة: وضع الإطار القانوني

- وضع القوانين ومذكرات التفاهم واتفاقيات اقتسام البيانات التي ستؤمن تدفقات البيانات والخبرة اللازمة لنظام شفافية مستدام. ويمكن استخدام القسم 3.3 كدليل لهذا العمل؛

الخطوة الثامنة: وضع هياكل للنجاح على المدى الطويل

- تحديد الوسائل التي ستتيح من خلالها الترتيبات المؤسسية المستدامة التحديث المنتظم للمعلومات المطلوبة داخل نظام الشفافية. وقد تشمل هذه الوسائل خطط التطوير والتدريب للخبراء وفرص التطوير الوظيفي والدعم الاحتياطي للموظفين وترتيبات واضحة وقوية لتوفير البيانات والتوفير المستمر للموارد المالية والبشرية والتحسين المستمر والمرونة لنظام الشفافية نفسه؛
- يعتبر ضمان الجودة / مراقبة الجودة وإنتاج المخرجات المفيدة لصانعي القرار أمرًا مهمًا للحفاظ على قيمة النظام. ويوفر الفصل الرابع المزيد من التفاصيل حول استدامة الترتيبات المؤسسية؛

المرحلة 4: الاستعراض والتحسين

الخطوة التاسعة: السماح بتطور الترتيبات والنظم والعمليات

- استعراض الترتيبات المؤسسية وتعديلها حسب الحاجة ومع تطور نطاق وأهمية موضوعات الشفافية المختلفة؛
- وضع خطط الاتصال والتحسين لإشراك أصحاب المصلحة الذين يقدمون البيانات ويضيفون القيمة ويستخدمون نظام الشفافية؛
- المشاركة في عمليات الاستعراض الوطنية والدولية وتقديم تعليقات على مخرجاتها، التي سيتم إدخال نتائجها في خطة التحسين.

تجدر الإشارة إلى أن عملية وضع نظام للشفافية ستتطور على الأرجح ولا يوجد حل سريع لبناء ترتيبات مؤسسية مستدامة وفعالة. وتبني اليابان، على سبيل المثال، نظام القياس والإبلاغ والتحقق الخاص بها منذ عام 1992؛ ونما النظام بشكل مطرد من حيث الحجم والتعقيد. وتوضح دراسة الحالة 9 نهج اليابان، الذي يوضح قيمة البناء على الهياكل القائمة بمرور الوقت.

دراسة الحالة 9 التطوير التدريجي لنظام الشفافية في اليابان

استغرق نظام القياس والإبلاغ والتحقق في اليابان 17 عامًا للوصول إلى مستوى التطور الذي هو عليه الآن، مما يوضح نقطة أن بناء نظام وطني للقياس والإبلاغ والتحقق قد يكون عملية متعددة العقود تتطلب أساسًا تُضاف إليه اللبنات الأساسية بمرور الوقت. وبدأ إنشاء نظام القياس والإبلاغ والتحقق في عام 1992 بفريق جرد صغير يتكون من موظفين من وكالة البيئة الوطنية ومستشارين خارجيين. عززت لجنة جرد، تم تشكيلها لتطوير واستعراض منهجيات تقدير انبعاثات غازات الدفيئة وعلى نطاق أوسع لإشراك المزيد من مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، نظام القياس والإبلاغ والتحقق. وتم إجراء المزيد من التطوير للترتيبات المؤسسية، بما في ذلك عمليات ضمان الجودة / مراقبة الجودة المعززة، لتلبية متطلبات الإبلاغ بموجب بروتوكول كيوتو. وتأسس مكتب جرد غازات الدفيئة في اليابان في عام 2002 لزيادة تنظيم عملية جرد غازات الدفيئة وإشراك المزيد من الوزارات. وبمرور الوقت، تعززت العلاقات بين الوزارات ذات الصلة وتشارك الآن بنشاط أكبر مع بعضها البعض مما يسمح بهيكل مؤسسي أكثر تعقيدًا وأفضل أداءً. وكان الدافع وراء هذه العملية المتطورة تلبية الاحتياجات الرئيسية، لكن أيضًا مع رؤية استراتيجية لبناء نظام مستدام طويل الأجل. ويوضح الشكل أدناه الهيكل التنظيمي الحالي للقياس والإبلاغ والتحقق في اليابان، مع توضيح التغييرات التي تم تنفيذها بعد كل مرحلة جديدة.

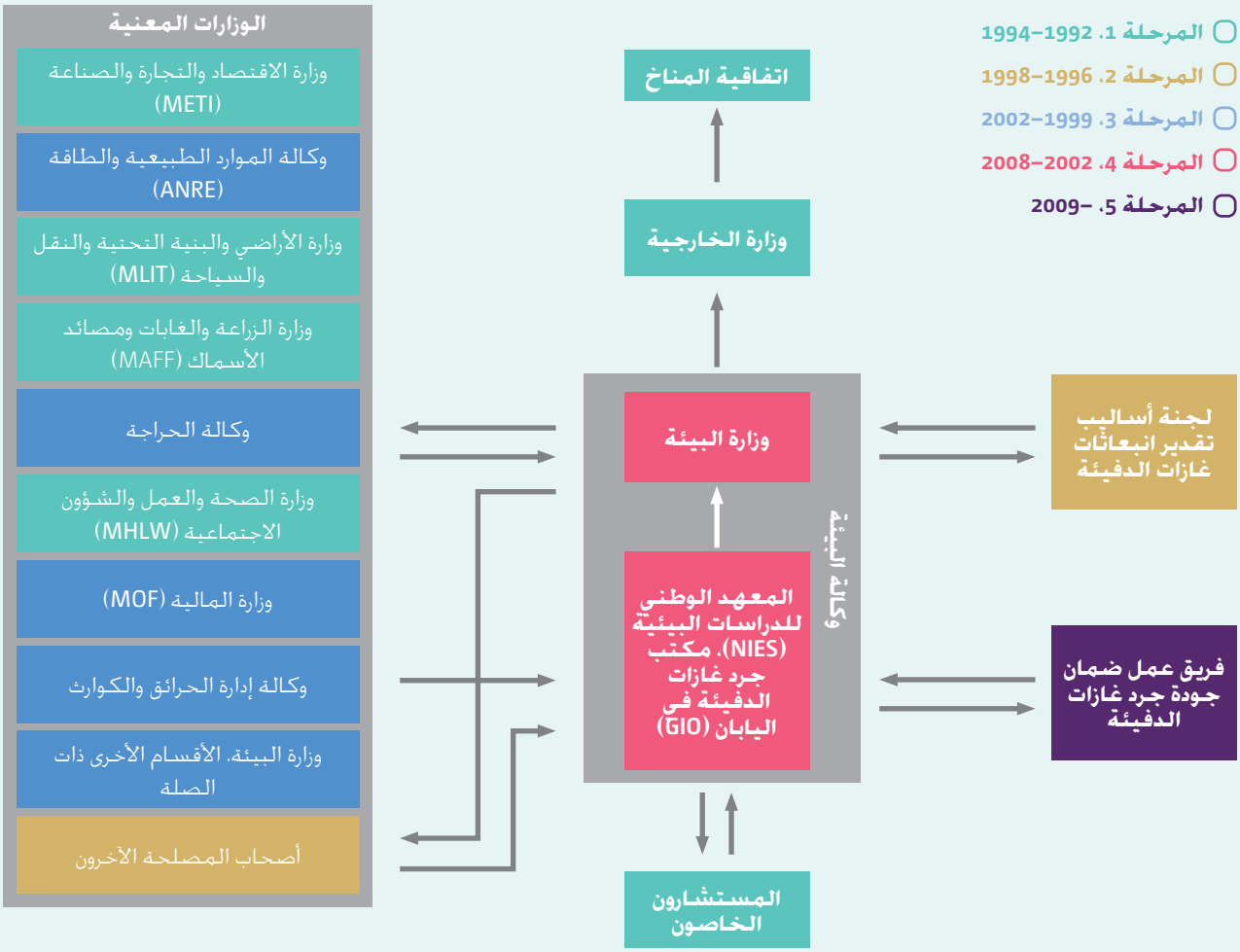

المصدر: Dagnet Y وCogswell N وBird N وآخرون. 2019. بناء القدرات من أجل إطار الشفافية المعزز لاتفاق باريس. ورقة بحثية. واشنطن العاصمة: معهد الموارد العالمية. متاح على https://www.transparency-partnership.net/system/files/document/WRI-building_capacity_PA-ETF.pdf.

الفصل السادس
الإبلاغ عن الترتيبات المؤسسية

©unsplash/Blake Richard Verdoorn

يمثل الإبلاغ تركيزًا مهمًا لجمع وتحليل وتقديم المعلومات بوضوح حول الترتيبات المؤسسية. ويمكن أن يعزز الإبلاغ عن الترتيبات المؤسسية فهم أصحاب المصلحة لنظام الشفافية، والمساهمة فيه.

من المتوقع أن تقدم البلدان تقارير عن الترتيبات المؤسسية ذات الصلة بإعداد التقارير الوطنية. وتتضمن المبادئ التوجيهية للإبلاغ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حول البلاغات الوطنية والمبادئ التوجيهية للإبلاغ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حول التقارير المحدثة لفترة السنتين هذا الحكم. وتحتوي الطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية لإطار الشفافية المعزز على إرشادات مفصلة بشأن المعلومات الخاصة بالترتيبات المؤسسية التي يجب أن توفرها الدول.

عند الإبلاغ عن الترتيبات المؤسسية، من المهم إظهار كيفية اجتماع مجموعة من أصحاب المصلحة مع بعضهم البعض والعمل معًا عبر موضوعات الشفافية. ومن المهم أيضًا إظهار كيف تكون الترتيبات المؤسسية مستدامة أو ما الجهود المبذولة لتعزيز استدامة الترتيبات المؤسسية، وكيف يتم دمجها أو تفاعلها مع وظائف وضع وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية الأساسية وكذلك الأهداف البيئية الأخرى وأهداف التنمية المستدامة . ومن الممكن أن تساعد المخططات الهيكلية، المماثلة للمخطط الموضح في الشكل 2، مراكز التنسيق الوطنية وخبراء الاستعراض على فهم الترابطات داخل الترتيبات المؤسسية عبر موضوعات الشفافية.

تمثل البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس أحد الاعتبارات الرئيسية في الإبلاغ عن الترتيبات المؤسسية. ومن المهم توفير البيانات المصنفة، حسب الاقتضاء، لضمان تمثيل مصالح جميع الفئات الاجتماعية ولتعزيز صورة الأدلة المصنفة حسب نوع الجنس في إنتاج مؤشرات أكثر دقة. وتعد هذه المؤشرات مطلوبة للتقييم الكمي والنوعي لما إذا كان الرجال والنساء قد استفادوا على قدم المساواة من أنشطة بناء القدرات. وتشمل أمثلة البيانات التي يجب الإبلاغ عنها التقسيم الجنساني لمراكز التنسيق في القطاعات الرئيسية وفي أي هيئات تنسيق مقترحة وفي الوصول إلى الأدوات والنماذج والإرشادات، وفي التمثيل في ورش العمل والحلقات الدراسية على شبكة الإنترنت.

تستند الإرشادات المذكورة أدناه على متطلبات الإبلاغ الموضحة في الطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية من أجل إطار الشفافية المعزز وتوفر وصفًا أكثر شمولاً لما يتعلق بالترتيبات المؤسسية التي يجب الإبلاغ عنها. وتم تصميم الإرشادات لمساعدة البلدان في تقديم أوصاف مقنعة للجهود التي تبذلها لتنسيق مؤسساتها وتزويد صانعي القرار والمجتمع الدولي بمعلومات موثوقة تدفع العمل الطموح والشفافية المعززة في الإبلاغ عن المناخ.

من الممكن أن يشمل الإبلاغ عن الترتيبات المؤسسية ما يلي:

- وصف شامل للترتيبات المؤسسية المعمول بها لضمان توفير المعلومات المطلوبة بشكل منتظم ومستمر. ويمكن أن يشمل هذا الوصف تفاصيل كيفية تقييم المعلومات للتحقق من جودتها وكيف يتم تحديد التحسينات المحتملة ثم تنفيذها؛
- وصف للترابطات داخل الترتيبات المؤسسية عبر موضوعات الشفافية، أي كيفية تضمين الترتيبات المؤسسية أو ربطها بالترتيبات المؤسسية لتتبع موضوعات الشفافية الأخرى وكيفية ارتباطها بالترتيبات المؤسسية لتتبع الأهداف البيئية الأخرى وأهداف التنمية المستدامة. ويحسن هذا الوصف الاتساق المتصور لأنشطة الشفافية. ويُظهر إبراز الروابط تركيزًا منسقًا على استخدام قائمة جرد غازات الدفيئة لتتبع التقدم المحرز ودعم صانعي القرار في تنفيذ أعمال التخفيف الطموحة وضمان الاتساق مع إجراءات التكيف. ويوضح كذلك التركيز على استخدام المعلومات المتعلقة بالدعم لتتبع التقدم المحرز في أعمال التخفيف والتكيف؛

- وصف لكيفية تمكين الترتيبات المؤسسية لجهود البلدان لضمان توافق الأعمال المتعلقة بالمناخ مع الأعمال الأخرى للتنمية المستدامة والبيئة من خلال دمج البيانات والنظم والخبرات.

يرد أدناه تفاصيل الإبلاغ عن الترتيبات المؤسسية المتعلقة بكل موضوع من مواضيع الشفافية.

قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة (المقرر 18/م أ ت1-، المرفق الثاني – باء، الفقرة 19): المهام ذات الصلة بالتخطيط للجرد وإعداده وإدارته

- **الهيئة الوطنية أو جهة الوصل الوطنية.** تعد هذه الجهة نقطة الوصل الأساسية للإبلاغ عن الانبعاثات الوطنية التاريخية والمتوقعة. صف موقعها في الحكومة والموقع والمهمة الوطنية والأدوار والمسؤوليات؛

- **عملية إعداد الجرد.** قم بتضمين قائمة بأصحاب المصلحة الذين يقدمون البيانات أو يقدمون الخبرة و/أو خدمات الاستعراض، وتقسيم مسؤولياتهم. وتشمل الأدوار والمسؤوليات ضمان (1) تمتع الجرد بالجودة المناسبة، (2) توافر وجمع بيانات كافية عن الأنشطة، (3) الاختيار الصحيح للأساليب وتطويرها، (4) توافق معاملات الانبعاث والمعايير الأخرى مع المبادئ التوجيهية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ذات الصلة، (4) إجراء استعراض كافٍ للتقديرات. وحدد الثغرات ونقاط الضعف المحتملة وقم بتضمين موجز للولايات المؤسسية المطبقة لضمان تقديم خدمات التجميع والاستعراض المذكورة أعلاه بشكل مناسب؛

- **الحفظ والتوثيق.** صف كيف وأين يتم حفظ جميع المعلومات المتعلقة بالسلسلة الزمنية المشمولة بالإبلاغ – معاملات الانبعاث المصنفة وبيانات الأنشطة، والوثائق المتعلقة باستخراج البيانات وتجميعها (بما في ذلك ضمان الجودة / مراقبة الجودة، واستعراض النتائج والتحسينات المقررة لقوائم الجرد)، ومن أين يمكن استرجاع التجميعات السابقة؛

- **عملية الموافقة.** صف كيف تعمل عملية الاستعراض والموافقة الرسمية لجرد غازات الدفيئة الوطنية. ويساعد تقديم أمثلة وأدلة موجزة عن هذه العملية على توفير تأكيدات بأن بيانات جرد غازات الدفيئة الوطنية موثوقة.

تتبع التقدم المحرز في تنفيذ وتحقيق المساهمات المحددة وطنيًا (المقرر 18/م أ ت1-، المرفق الثالث – ألف، الفقرات 61–62)

- **الترتيبات المؤسسية لتتبع التقدم المحرز مقابل المساهمات المحددة وطنيًا** (بما في ذلك نتائج التخفيف المنقولة دوليًا، إن وجدت). صف المؤسسات والعمليات المشاركة في جمع المعلومات ومعالجتها وتبادلها حول العمل المتعلق بالمناخ. واشرح من تتم مشاركة المعلومات معه وكيف يتم استخدامها لرصد التقدم المحرز ووضع إجراءات جديدة. وأبرز المؤشرات ذات الصلة التي توفر تحديثات منتظمة لأصحاب المصلحة بشأن التقدم المحرز وكيفية الحفاظ على المؤشرات. ومن الممكن أن تتضمن الأوصاف تفاصيل حول كيفية تقييم المعلومات للتحقق من جودتها وكيفية تحديد التحسينات وتنفيذها لاحقًا. وصِف أيضًا، إن أمكن، كيف يتم تتبع استخدام نتائج التخفيف المنقولة دوليًا وكيفية مشاركة هذه المعلومات مع أصحاب المصلحة؛

- **التغييرات منذ آخر تقرير للشفافية لفترة السنتين.** اشرح أي تغييرات تم إجراؤها على الترتيبات المؤسسية منذ تقرير الشفافية لفترة السنتين السابق ولماذا تم إجراؤها؛

- **الترتيبات المؤسسية التي تدفع العمل.** قدم تفاصيل عن الترتيبات القانونية والمؤسسية والإدارية والإجرائية المعمول بها على الصعيد الوطني لأغراض التنفيذ والرصد، والإبلاغ، وحفظ المعلومات، وإشراك أصحاب المصلحة سعيًا إلى تنفيذ وتحقيق مساهمته المحددة وطنيًا. ومن الممكن أن تشمل الأوصاف المؤسسات المشاركة في تصميم وتنفيذ العمل والإجراءات المعمول بها لضمان الوفاء بالتزامات المساهمة المحددة وطنيًا.

تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه (المقرر 18/م أ ت1- ، الملحق الرابع - ألف، الفقرة 106(ب-ج))

- **الترتيبات المؤسسية والحوكمة للرصد والإبلاغ.** صِف المؤسسات والولايات القائمة لدعم البلد في جمع البيانات وتحليلها لتقييم الآثار وفهم وتأمين الإجراءات المناسبة. وقم بتضمين تفاصيل إدارة البيانات والرصد والتقييم وعمليات الإبلاغ؛

- **الترتيبات المؤسسية والحوكمة لدفع العمل.** صِف المؤسسات والولايات والعمليات المعمول بها في تصميم وتنفيذ العمل لمعالجة تغير المناخ على المستوى الوطني والقطاعي. وقم بتضمين صنع القرار والتخطيط والتنسيق ومعالجة القضايا الشاملة وتعديل الأولويات والأنشطة والتشاور والمشاركة والتنفيذ وكذلك أي أطر قانونية وسياساتية ولوائح تنظيمية.

الدعم اللازم والمتلقى في مجال التمويل وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات (المقرر 18/م أ ت1-، الملحق سادسًا ألف، الفقرة 130)

- **النظم والعمليات المستخدمة لتحديد وتتبع الدعم اللازم والمتلقى والإبلاغ عنه.** صِف المؤسسات والولايات وتدفق البيانات والخبراء والإجراءات المشمولة في جمع المعلومات وتحليلها واستعراضها والإبلاغ عن الدعم اللازم والمتلقى؛

- **التحديات والقيود.** صِف التحديات في الرصد والإبلاغ عن الدعم اللازم والمتلقى. وقم بتضمين أي فجوات / عدم اكتمال وأوجه عدم يقين كبيرة ومخاطر لتطوير تدفق بيانات موثوق به وعالي الجودة.

United Nations
Framework Convention on
Climate Change